منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

الهندساتُ السِّياسيةُ لِتصفيةِ الهويَّةِ الشِّيعيّةِ في الْبَحرين

عباس المرشد

الهندساتُ السِّياسيةُ لِتصفيةِ الهويَّةِ الشِّيعيّةِ في الْبَحرين

عبـــاس المرشـــد

الإهـــــداء

إلى أبي وأمي

منتدى البحرين لحقوق الإنسان (BFHR)

www.bfhr.org

+41 76 644 00 50

Montada.hr@gmail.com - info@bfhr.org

@MontadaBahrain

@montadahr

Montadabahrain

MontadaHumanRights

تقديم

الهندسات السياسية لتصفية الهوية الشيعية في البحرين

- أشباح الأزمة 8

الثقافة المستبعدة وسياسة الاعتراف... كيف تصادر سلطات البحرين ثقافة الشعب البحراني؟

- الاعتراف المفقود في الدولة غير المنجزة 18
- من نظام المظالم إلى نظام المغانم 24

المبحث الأول: مائة عام من العزل السياسي والاقتصادي

- حكومات عبد قيس المحلية 32
- نظام المرجعية الدينية والحكم الذاتي 34
- احتلال البحرين سنة 1783 35
- حكومة الإقطاع ومصادرة الأراضي 36
- مائة عام من من الاضطهاد 38
- التهميش الاقتصادي 39

المبحث الثاني: المشروع الإقصائي والاضطهاد الطائفي

- إرث العداء للشيعة 44
- مشروع البندر والأهداف التدميرية 45
- الدوائر الانتخابية والهوية السياسية 47
- التجنيس بغرض تحويل هوية البحرين 48
- القبضة الأمنية وشيطنة الشيعة 50
- التمييز الرسمي في قرارات القصر الملكي 51

المبحث الثالث: هندسة سياسات قتل الهوية البحرانية

- اختلاف الرؤية 54
- تقييد الخطاب الديني وملاحقته 57
- استهداف مواسم عاشوراء 60
- الحرب على المرجعية الدينية 61
- العزل السياسي للمؤسسات الدينية وإغلاقها 63
- التجفيف الاقتصادي للطائفة 64
- الاستيلاء المنظم للأوقاف والأراضي 66
- تهديد المقامات الدينية 67
- التعليم والتمكين المعرفي 69
- الاقتصاد العام للدولة وصناعة الإفقار المنهجي 70
- سحب الجنسيات والتهجير القسري 71
- مشروع تغيير الأسماء 72

الخاتمة 73

ملحق: ثورة البحارنة في ١٩٢٣: مائة عام على رواية لم تكتب

تقديم

يعالج هذا التقرير منهجية سياسة حرب الهوية في البحرين، ويفحصُ بشكلٍ مختصرٍ كيف تحوّلَ الاضطهادُ الطائفيُّ للشعب البحراني من أداةِ قمعٍ وإكراهٍ إلى ما هو أبعد من الاضطهاد الطائفي، أي التحوّل إلى حرب تصفية هوية الشعب البحراني، فهذا التقريرُ يحاولُ وضع سياق الأحداث وحوادثها ضمن منظورٍ أبعد من منظور الاضطهاد الطائفي، الذي تشتغلُ عليه كثيرٌ من المنظمات الحقوقية والسياسية، ومعنى ذلك أنَّ هناك حاجة إلى إعادة مراجعة التوصيف الفعلي للأحداث الجارية وإعادة تقييم وتقدير الموقف السياسي والحقوقي.

وسنحاولُ هنا وعَبرَ ثلاثةِ مباحث رئيسية أنَّ نوضّحَ وندلل على أن هناك مشروعًا يستهدف هوية البحرين وهوية سكانها الأصلين، بما يرتقي لما يعرفُ بالإبادة الثقافية أو الدَّمج القسري المرفوض حقوقيًا وعالميًا، وهذه المباحثُ الثَّلاثةُ تعكسُ قمةَ جبل الجليد، الذي يظهرُ من خلال ممارسات وتدابير حكومية بصورة مباشرة: (قوانين وقرارات ومراسيم)، وفي صور غير مباشرة (حملات صحفية، حوادث أمنية، اعتقالات...).

- المبحث الأول : التركة التاريخية لـ ١٠٠ عام من السياسات غير المنهجة
- المبحث الثاني: المشروع الإقصائي والاضطهاد الطائفي
- المبحث الثالث: هندسة سياسات قتل الهوية البحرانية

الهندسات السياسية لتصفية الهوية الشيعية في البحرين

في مايو/أيار ٢٠٠٥ نشرت منظمةُ الأزمات الدَّولية، تقريرًا مركزًا حذَّرت فيه من تنامي الخطرِ الطائفي في البحرين[1]. في حينِهَا كانت مؤشراتُ التّصفيةِ الطَّائفية للهويَّةِ الشِّيعيةِ لا تزالُ في طَورِها الجنيني، لكنَّها بحُكمِ صِغرِ المساحةِ الجغرافية للبحرين والتَّداخلِ البيني الذي عليه سكان الجزيرة، تصبحُ أقربَ إلى الأدلةِ على وجودِ منهجٍ طَائفيٍّ تعالجُ من خلالِهِ قضايا الدولة والإدارة المحلية.

التقريرُ المشارُ إليهِ رَصَدَ شواهدَ عديدةً، تؤكدُ وجودَ سياساتٍ طائفيةٍ تمتلئُ به مساحاتُ البِلادِ الصغيرة، وإنَّ أغلبَهَا ذَو طابعٍ اجتماعيٍّ تعكسُهُ كمية هائلة من المقالات الصحفية، إلا أنَّ ذلك لم يمنع أن يكونَ ثمة توجيهات رسمية عليا تعملُ في الخَفاءِ لتنفيذ أجندةٍ طائفيةٍ.

قبلَ كتابةِ تقرير منظمة الأزمات بسنوات قليلة، كانتِ البحرينُ قد خرجت للتوِ من أزمةٍ سيّاسيةٍ كَبيرةٍ، استمرت لأكثرَ من عدةِ عقودٍ، تركّزتِ الأزمةُ في إلغاء العَمل بِدستُور البِلادِ وحكمِ الدولة عبرَ قانون أمن الدولة، وعندما تفجّرتِ الأوضاعُ بصورةٍ عنيفةٍ نهاية ١٩٩٤ كانتِ الأنظارُ تتجهُ نَاحيةَ «**شيعة البحرين**» باعتبارِهم المحرك الرئيسي لتلك الانتفاضةِ المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٧٣.

استمرتِ الانتفاضةُ الدّستُوريّةُ قرابةَ الخمس سنوات، سَقطَ فيها عشراتُ المدنيين برصاصِ الشِّرطة، وتمَّ اعتقال عدة آلاف من شُبان الشِّيعة،كانت قواتُ الأمن صريحةً في مواجهةِ الشبان المنتفضين بعدائِهم الطَّائفي لهم، حتى المحققين في غرف التعذيب، لمْ يفلحُوا في إخفاء نِزْعتهم الطَّائفية للانتقام من الشِّيعة، وتصويرهم على أنَّهم يمثّلُون الطابورَ الخامس لإيران، أو أنَّهم أعداءُ تاريخيين لنظام الحكم.

في ٢٠٠٠ أعلنَ نظامُ الحكم عن مشروع مصالحة وطنية، وعقدتْ مفاوضاتٌ بين بيتِ الحكم وقادةِ المعارضة انتهتْ بِموافقةِ أغلب قَادة

1 International Crisis Group: BAHRAIN›S SECTARIAN CHALLENGE. Middle East Report N°40 – 6 May 2005.

المعارضةِ على تأييدِ ميثاق العمل الوطني ضِمنَ شروطٍ ومحدّداتٍ وَاضحةٍ أبرزُها الالتزامُ بدستور ١٩٧٣ والتَّحوْل إلى مملكة دستورية يكونُ للشعب فيها كاملُ الصلاحياتِ، وتمَّ بالفعل إجراء استفتاء على ميثاق العمل الوطني وحصل على نسبة ٩٨,٤٪ بالموافقة بعد دَعوة قادة المعارضة للتصويت بنعم.

لم يكنْ أحدٌ يثقُ تمامًا بطموح مشروع المصالحة الذي أعلن عنه الأمير، وفي الوقت ذاتِهِ لم يتوقع أحدٌ أن تكونَ عمليةُ الانقلاب عليه سريعة جدًا، فبعد أقلِّ من سنة تقريبًا عمل الأميرُ على كتابة دستورٍ جديدٍ للبلاد بصورة منفردة، تجاوزَ فيها غالبيةَ بنود المصالحة الوطنية ومحددات مفاوضات الميثاق التي توافقَ عليها مع قوى المعارضة، لقد **وجدَ الأميرُ أنَّ القوى السياسية وأغلبها قوى شيعية لا تستحقُ المشاركة السياسية ولا يمكن أن تحظى بمواطنةٍ مُتساويةٍ**، وأنَّ أقصى ما يمكن القبول به لهم، هو انفراجٌ أمنيٌّ يخرجُ قادتَهُم وشبابَهُم من السجون.

عِبرَ هذا التراجع أو «**الانقلاب**» عادتِ البحرينُ إلى مربعها الأول، وعادت أشباحُ الأزمةِ السِّياسية إلى مواقِعِها تعبثُ بأمن المجتمع وتعيدُ بناءَ علاقاته وفقَ تعلياتِ الدّستور الجديد، وتعلميات الديوان الملكي، الذي باتَ يعرفُ بأنَّهُ المطبخ الفعلي لكل سياسات البلاد، على إثرِ ذلك اتخذت القوى السياسيةُ الشيعيةُ موقفَ مقاطعةِ الانتخابات التي دُعي إليها في سبتمبر ٢٠٠٢ باعتبارِها تمثلُ تكريسًا لسياسة الانقلاب الدستوري وباعتبار أنَّ صيغة السلطة التشريعة وفق دستور ٢٠٠٢ جاءت «**ملطخة بالاستبداد**» والاستفراد بالسلطة، وملغية لحق الشعب في كامل سلطة تشريعة كاملة الصلاحيات[٢].

خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ صدرت حزمةُ قوانين تخصُّ تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية،غلب عليها طابعُ الاستفراد كونها تصدرُ بمراسيم ملكية، اتّسمت تلك المراسيمُ بالتَّضييق على منافذِ العمل

٢ وفق دستور ٢٠٠٢ تتكون السلطة التشريعية من غرفة منتخبة يشغلها ٤٠ عضوا ومن غرفة معينة ب٤٠ عضوا يعنيهم الملك بصورة منفردة أي أن الملك يتحكم في نصف أعضاء السلطة التشريعية.

السياسي والاجتماعي، وبدا واضحًا معها، أنَّ البلادَ مُقبلةٌ على أزمات متراكمة، أو أنَّ مرحلة التَّودد إلى المجتمع الشيعي وقوى المعارضة قد أنهت مدتها المفترضة.

سريعًا وقبل عقد الانتخابات التشريعية الثَّانية في سبتمر ٢٠٠٦ تفجّرت فضيحةٌ كُبرى، كَشف عنها أحدُ مستشارى الملك - وهو بريطاني من أصول سودانية يدعى صلاح البندر - كشف البندرُ في عدة تقارير سرّبَها عن وجود خليةٍ سريّةٍ تدار من قبل الديوان الملكي تستهدفُ إقصاءَ الشيعة في الدولة والمجتمع، وتعملُ على تمكين الطَّوائف الأخرى كطوائف بديلة، بنود الخطة تلك كشفت عن سياساتٍ طائفيّةٍ واضحة اتجاه المجتمع الشيعي، وفي الوقت نفسه، تمثّلُ خطة استراتيجية لعمل الحكومة للسنوات القادمة، لم توضحِ الأوراقُ التي كشف عنها النبدرُ المدى الزمني الذي يمكنُ لهذه الاستراتيجية أن تستغرقه لإنجاز أهدافها، إلا أنَّ صياغتها توحي بضرورة تنفيذِها والانتهاء منها في غضون العقدينِ المقبلين (٢٠٣٠) في حين تتطلبُ بعضُ الخطوات فترات أقل وربما سنوات أقل.

الحكومةُ سارعت إلى إصدار قرارٍ يمنع تداول الفضيحة إعلاميًا، وبدلًا من محاكمة صلاح البندر ومسائلتِهِ تمَّ ترحيله من البحرين إلى بريطانيا، مع أنَّه يحمل الجنسية البحرينية التي اكتسبها فور قدومِهِ البحرين في ٢٠٠٠ ليشغلَ منصب المستشار الشخصي للملك.

في تلك الأثناء كانت الإدارة الأمريكية مدفوعة بمشروع الشرق الأوسط الجديد، حريصة على تقديم نماذج جيدة لسياستها في المنطقة. وعملت من خلال بعض مؤسساتها كالمعهد الأمريكي لدعم الديمقراطية على تشجيع المعارضة في البحرين على الانخراط في العملية السياسية. حينها عقدت جلسات عديدة لفحص حجج المعارضة والقدرة على تجاوزها عبر إشراك الديوان الملكي في المناقشات غير المباشرة. أفضت تلك المناقشات إلى تولد شبه اتفاق بين المعارضة والديوان الملكي على أن تشارك المعارضة

في انتخابات ٢٠٠٦ مقابل تسهيل الديوان الملكي فرص إدخال تعديلات دستورية تطالب بها المعارضة وتعيد من خلالها السلطة التشريعية المستلبة بمواد دستور ٢٠٠٢.

أُجريتِ الانتخاباتُ التشريعيةُ المقررة وشاركت فيها بعضُ قوى المعارضة التي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢ على خلفية إصدار دستورٍ للبلاد من قبل الملك في ٢٠٠٢ بطريقةٍ منفردةٍ وإلغاء الدّستور العقدي الذي صيغ في ١٩٧٣، وكان على رأس برنامج قوى المعارضة طرحُ استجواب زعيم الخلية السِّرية أحمد عطية الله، ابن أخت وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خلفية ورئيس قوة الدفاع محمد بن أحمد ال خلفية، لم تفلح قوى المعارضة في إدانة ما باتَ يعرفُ بوزير التأزيم، وفشلتِ المعارضةُ في تنحية أحمد عطية الله عن منصبِهِ كوزير متنفذ في تشكلية الحكومة، كان واضحًا للراي العام أنَّهُ يحظى بدعمِ ومساندة العائلة الحاكمة والحكومة والنواب الموالين معا، كما أن ترأسه للخلية لن يتغيرَ حتى مع انكشافها أو اعتراض القوى السياسية والدينية عليها.

وفي الحقيقة لم يكن فشل المعارضة ناتجًا عن ضعف الأدلة التي قدمت للاستجواب، فخلف ذلك كانت هناك الترسانةُ والهندسة الدستورية والقانونية التي تم إنتاجُها منذ ٢٠٠٢ وما قبل ذلك، بحيثُ تصبحُ أيُّ معارضةٍ شيعية قادمة ضعيفة من ناحية قانونية ودستورية، إضافةً إلى ضعف تمثيلها السياسي، فرغم أنَّ كتلة الوفاق الشيعية حصدت أكثر من ٦٠٪ من أصوات الكتلة الانتخابية إلا أنَّ عدد المقاعد التي حصلت عليها لم يتجاوز ١٧ مقعدًا من أصل ٤٠ مقعدًا.

لقد كشفتْ دورتانِ انتخابيتان (٢٠٠٦/ ٢٠١٠) عن الهندسة الخفيّة التي تقفُ عليها أنظمةُ الدولة، وهي هندسة مبنية على خبرةٍ تاريخيةٍ طويلةٍ في إقصاء وإبعاد الشيعة عن واجهة الدولة وأجهزتها، فحتى في أحسن الظروف وأقلها خطرًا فلن يتمكنِ الشيعةُ من تمثيل نسبتهم العملية في أجهزة الدولة، ولن يكونَ في مقدورهم الاستفادة من نصوص دستورية

في غاية المتانة الحقوقية والمواطنة والوحدة الوطنية؛ فبالتالي أصبحت هناك حدودٌ سياسية تحرمُ الشعية من حقوقهم ومن الاستفادة من خدمات الدولة الهيكلية، وهذا يعني أن يتحوّل المكوِّن الشيعي في البحرين إلى أقليّةٍ مَقصيةٍ ضمن أقليات متخمة بالرعاية الرسمية.

الأخطرُ في كل ذلك أنَّ قرابة عقدٍ من المصالحة الشكلية التي أقرَّهَا ميثاقُ العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١ لم تثمر في حماية الوجود الشيعي في البحرين من خطر الإقصاء والاضطهاد الممنهج؛ فالديوانُ الملكي الذي بات يمسكُ بخيوط الدولة وإداراتها، لديه رؤيةٌ خاصةٌ للوجود الشيعي في البحرين، ويعتبرُ هذا الوجود خطرًا في الحاضر والمستقبل، ومن شأنه أن يهددَ سلامة الحكم واستمراريته[٣].

وكما هي الديمقراطية الشكلية التي روّجَ لها منذ ٢٠٠١ حيث لم تفضِ إلى تحوّلٍ سياسيٍّ ديمقراطي جاد في البلاد، إذ بقيتِ الأمورُ تدار بشكل فرديٍّ يمارسه الملك وفقَ نصوص دستور ٢٠٠٢، كانت حالةُ الوحدةِ الوطنية والمواطنة أيضًا شكليةً في نصوصها، تقسيميةً في جوهرها، إقصائيةً في غاياتها.

في ٢٠١١ وعلى إثر تفجّر أكبر انتفاضة سياسيةٍ في البحرين، كشفتِ الدولة عن النزعات المتوحشة الخفية طوال عقود، وصار من المعتاد الحديثُ عن الاضطهاد الطائفي الذي يتعرضُ له الشيعةُ في البحرين وعن التمييز الذي يلاحقهم جيلاً بعد جيل، كان ذلك واضحًا مفهومًا في تصريح الناطق الرسمي باسم قوة دفاع البحرين «الجيش البحريني» وهي القوةُ المسئولة عن ارتكاب أكثر من جريمة في دوار اللؤلؤة، وقتل أربعة من المعتصمين هناك، فأشارَ الناطقُ الرسميُّ إلى أنَّ الدولة في صدد عملية تطهير شاملة لما أسماه البيان بالمخربين. عمليًا فإنَّ كلمة التطهير كانت صادمةً للرأي العام المحلي، حتى وإن كانت تستخدمُ في المجال العسكري، فالتَّطهيرُ الذي تحدثت عنه قوة دفاع البحرين، سوف يشملُ

٣ في حديثه للصحافة المحلية أعرب حمد بن عيسى ملك البحرين أن أجهزة الأمن لديه كشفت عن خلية شيعية تعمل منذ ٣٠ سنة لتقويض حكمه وحكم آباءه وقد شملت تلك الاعتقالات قيادات سياسية ودينية بارزة.

أكثر من ٢٠٠ ألف من الشيعة الذين كانون يعتصمون في دوار اللؤلؤة، يطالبون بالتحوّل الديمقراطي والمواطنة المتساوية.

إنّ شعار «الشعب يريد اسقاط النظام» الذي كان يدوِّي في المظاهرات والاحتجاجات طوال عقد كامل (٢٠١١-٢٠٢٢) كان يجبُ أنْ يفهم على أنَّه صرخةٌ شيعية، وإعلان استغاثة من خطر الإبادة والتصفية، أو على الأقل هو شعارٌ يريد اسقاط نظام سياسات الهندسات الطائفية والحرب على الهوية، فخلف كل السياسات وحرب الهوية التي فُضح أمرها يقفُ نظام يجبُ إسقاطه لتأمين المجال الحيوي للشعب البحراني وتحقيق مطالبه.

الثقافة المستبعدة
وسياســـــة الاعتـــراف...
كيف تصادر سلطات البحرين
ثقافة الشعب البحراني؟

يقال في اللغة: ثَقُفَ كَكَرُمَ وفَرِحَ ثَقْفاً بالفَتْحِ عَلَى غيرِ قِياسٍ وثَقَفاً مُحَرَّكَةً: مَصْدَرُ ثَقْفَ بالكَسْرِ وثَقَافَةً مَصْدَرُ ثَقُفَ بِالضَّمِّ: صَارَ حَاذِقاً خَفِيفاً فَطِناً فَهِماً فهو ثِقْفٌ. ثَقُفَ الرجل ثَقْفاً وثَقافَةً، أي صار حاذقاً خفيفاً فهو ثَقْفٌ. ومنه المُثاقَفَةُ. وقد نتوقف هنا أمام الجذر العربي المعني بالحذق والفطنة وهي سمات عقلية بالدرجة الأساس تتطلب تدريبا وتعليما ووراثة بين الأجيال كما تعبر عن صفة الممارسة والديمومة النسبية على الأقل.

أما في الاصطلاح فمفهوم الثقافة يصنف من ضمن المفاهيم المشوشة والمبهمة رغم أهميته وكونه من المفاهيم الحيوية للفرد. وفي موسوعة أكسفورد الفلسفية « فُسِّرت الثقافة بأربع طرق رئيسية: باعتبارها ١- مجموعة شاملة، و٢- باعتبارها تكوين اجتماعي، ومن ٣- منظور الحوار و٤- الهوية[١]. والتعريف المشهور الذي يقدمه تايلو يرى الثقافة كل شامل يعطي سياقا للاختيار وصياغة المعنى للحياة؛ فالثقافة المجتمعية توفر لأعضائها طرقاً ذات مغزى للحياة عبر مجموعة كاملة من الأنشطة البشرية. وهي تعمل في الأساس على توفير منظومة القيم الأساسية التي تساعد الأعضاء على الاختيار بين الخيارات وتفسير قيمتهم، بما في ذلك مثلا ما يتعلق بأشكال معينة من التوظيف أو التعليم أو هيكل الأسرة وتربية الأطفال...»؛ فالثقافة هي ما نحن عليه وما يشكّل هويتنا، فهي شاملة في حدودها، وهي تركيب اجتماعي في جوهرها، وقائمة على السرد والحوار في آلياتها، وتعبر عن الهوية في مجمل نشاطها.

تنشأ مشكلة الحقوق الثقافية عادة نتيجة نقص الاعتراف بها والصراع من أجل تثبيتها مقابل تدابير واضحة الرغبة في القضاء على الأشكال الثقافية، وبالتالي القضاء على خيارات الإنسان وسردياته المفسرة للأحداث وهويته التي يقدم نفسه بها أمام الآخرين. نتيجة لذلك يرى العديد من فلاسفة السياسية أنَّ إحدى التحديات البارزة في القرن الحادي والعشرين تتعلق بالاختلافات الثقافية، وبتعبير آخر

١ ما هي الثقافة: باتي تامرا لينادر: ترجمة ديمة الحارثي، مجلة حكمة ، ديسمبر ٢٠٢١.

قضايا التعدد الثقافي وانفجار الهويات الفرعية، وكيف يمكن معالجة هذه الاختلافات الثقافية داخل المجتمعات.

إنَّ «عدم الاعتراف أو الاعتراف غير المطابق أو المشوه، يمكن أن يعد ظلما ويمكن أن يشكل نوعا من الاضطهاد وذلك بتأطير وسجن شخص أو مجموعة في نوع من الوجود الخاطئ»[٢]، إنَّ خطورة الاعتراف الخاطئ لا تقل خطورة عن عدم الاعتراف أصلا»؛ فالاعتراف الخاطئ لا يتعلق فقط بانعدام الاحترام، وإنما الأسوأ من ذلك هو أن تصبح الضحية كارهة لنفسها أو لهويتها، ومن هنا فإن الاعتراف لا يعتبر مسألة شكلية على الإطلاق وإنما هو تعبير عن حاجة حيوية للإنسان كما يعبر شارول تايلور.

ما تجدر الإشارة إليه هنا أن هناك جاحة إلى الانتباه في أن التعدد الثقافي يبقى ملتسبا نسبيا ويختلف باختلاف السياقات الثقافية والسياسية. رغم ذلك فإن المعايير العامة أو الكونية تفرض أن تكون تلك الاختلافات محكومة بكرامة الإنسان وحريته وسعيه ناحية المساواة.

لهذا فإنَّ الصراع اليوم هو صراع نحو نزع الاعتراف كما يؤكد أكسيل هونيث الذي يرى أنَّ الاعتراف المتبادل كفيل بوضع حد للصراعات الاجتاعية القائمة على السيطرة والهيمنة والظلم الاجتماعي»إنَّ الصراع المنظور إليه هنا يعود إلى الاحباط من عدم تحقق الوعود وعدم تلبية المطالب وإلى الانتظار والترقب والتطلع نحو ما هو ضروري للهوية الجماعية والفردية. فالاعتراف ليس معطى مباشرا او أوليا ولكنه حصيلة صراع ونزاع وحركة قائمة بين المطلب والاستجابة. ويقرر هونيث ثلاثة أشكال من الصراعات ذات الأصول القائمة على الاعتراف أو نقصه أو تشويهه بما يؤسس تجربة أخلاقية تكرس الاحتقار الاجتماعي هذه الثلاثة الأشكال هي:

---

٢ الهوية وسياسة الاعتراف شارل تايلور نموذجا: الزواوي بغورة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ(العدد٩ ديسمبر ٢٠١٤)، صص، ٢٩٦-٢٠٩.

» الازدراء والاحتقار على المستوى الجسدي عبر التعذيب أو غيره من الممارسات التي يشعر فيها الضحية فردا أو مجتمعا بالذل والخضوع لإدارة الغير وتبعيته لهم.

» الحرمان من الحقوق المشروعة لأنَّ ذلك سيؤدي حتما إلى أنَّ المجتمع لا يعترف بنفس درجة المسؤولية التي يعترف بها لأعضاء المجتمع الآخرين.

» المستوى القيمي حيث أنَّ الحكم على القيمة الاجتماعية لبعض الأفراد بصورة سلبية والتي لا تليق بمقامهم الاجتماعي والاخلاقي وهذا المستوى له علاقة مباشرة بكرامة الغير وتقديرهم الاجتماعي داخل الأفق الثقافي للمجتمع[٣].

وانطلاقاً من التصور السابق فإنَّ البحث عن الاعتراف يفترض الحديث عن الكرامة التي تتضمن البحث عن الاحترام والمساواة والحرية، وهذه المطالب عادةً تبرز حين يكون العكس على أرض الواقع. ومن ثمّ كل شخص يستحق الاحترام، وإنَّ للجميع مجموعة من الحقوق والواجبات، وألا يتمتعوا بمعاملة مختلفة من منظور مواطن أدنى أو أعلى أو من الدرجة الأولى أو الثانية، واحترام المساواة تعني الاعتراف واكتشاف وتكوين المرء، وربما تُعد فريدة من نوعها، وفي كلتا الحالتين ليس شعور المرء باحترام الذات فحسب، إنما هناك شعور أعمق يتملكه ويُعبر عن وضع خاص لوجوده.[٤]

ويعتقد تايلور أنَّ السياسة المعاصرة باتت تتشكل من خلال مطالبة الأفراد والجماعات المقموعة أو المهمشة بالاعتراف. لذلك يمارس الفرد أو الجماعة السياسة من أجل الاعتراف بالهوية ودور المجموعة في تحديد المصلحة العامة أو الخير العام كونه يمثل الوجه المشترك ومن أجل الوصول إلى القوة في الإطار السياسي القائم؛ فالإنسان محتاج إلى الاعتراف

٣ فلسفة الاعتراف عند أكسل هونيث الصراع من اجل الاعتراف: حسام الدين فياض، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، يونيه ٢٠٢٣

٤ Taylor, Charles, The Politics of Recognition ,p. ٣٧/ التأسيس الفلسفي لسياسة الاعتراف عن تشارلز تيلور: قيس ناصر راهي. مجلة حكمة، يوليو ٢٠٢٠.

الآخرين به في المجال العمومي وتحديد المصلحة العامة. ولا يمكن تحويل هذا الحديث النظري إلى ممارسة عملية دون أن يكون هناك نزوع نحو تحقيق العدالة من خلال إصلاحات دستورية والاعتراف بكون الثقافة جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية[٥].

الاعتراف المفقود في الدولة غير المنجزة

بالانتقال إلى تجربة البحرين في الحقوق الثقافية أو ما اقترح تستمها به «معضلة الاعتراف» فإنَّ أسئلة حائرة توجب ضرورة الإصغاء إليها. لماذا لا تعترف الدولة بحقوق مواطنيها؟، وكيف تزدرئ بهم من خلال عدم الاعتراف بهم أو الاعتراف الخاطئ بهوياتهم؟، ما الذي يجعل من الحقوق الثقافية في البحرين ملغومة بالاضطهاد والإقصاء؟، هل يستدعي وعينا اليوم بعصر صراع الهويات والنزاع من أجل الاعتراف بتأسيس الحراك السياسي على أرضية جديدة بوصلتها الاعتراف بحق الجماعات المهمشة في المشاركة والاحترام؟؛ وعليه هل يتوجب تغيير خطاب الحركة السياسية إلى خطاب الكرامة ونبذ الازدراء؟.

إنَّ أسئلة بهذا الحد المفتوح تحيلنا في النهاية إلى أنَّنا أمام مشكلة سياسية واجتماعية أكبر، هي مشكلة الاعتراف، وما ينتج عنها من تسويات أو صراعات مختلفة في الصعد. فإذا كانت الثقافة معنية بتقديم المعنى للفرد أو الجماعة ومسؤولة بطريقة ما عن أغلب الاختيارات التي يبنون عليها أنماط معيشتهم، فماذا تبقى من كرامتهم إن سلبت منهم ثقافتهم، وتم إجبارهم على أن يكونوا تابعين للثقافة المهينة أو تابعين غير احرار لها؟، وهل يصبح الحيث عن العدالة السياسية دون الأخذ الاعتبار بالتفاوت الثقافي بين المجموعات التي يتشكل منها المجتمع والدولة؟، أما السياسة فمنذ تحول العالم من العالم التقليدي إلى العالم الحديث في السياسة فقد أصبحت الثقافة مرهونة وحبيسة أدراج الساسة وصناع القرار في الدوائر الحكومية والمنظمات الدولية.

٥ سياسة الاعتراف والحرية سجال وإطار نظري تحت طائلة الراهن العربي: مهند مصطفى، مجلة تبيين،العدد ١٧ صيف ٢٠١٦.

إنَّ تجربة الحكم في البحرين تعطي مؤشرا قويا على أن الحقوق الثقافية فيها ملغية تماما أي غير معترف فيها أصلا وإلى جانب ذلك تقدم شواهد كثيرة من الممارسات والتدابير أن سياسات الحكم تتجه إلى ترسيخ اعترافات خاطئة ومشوهة للجماعة الأصيلة ذات الأغلبية وذات الإرث الثقافي المادي والمعنوي.. لقد كان أكسيل هونيث محقا في نظرته إلى العالم الاجتماعي والسياسي على أنه يعيش صراعا على الاعتراف وحدوده فكلما كان الاعتراف واسعا كلما خفت حدة الصراعات والعكس عندما يغيب الاعتراف او تخف سطوته ندخل جميعا في صراع ليس من أجل الوجود بل من أجل نيل الاعتراف بذواتنا وبالآخرين.

لقد استغلت عائلة الحكم في البحرين حداثة الدولة القومية في حينها وكرست سياساتها للتوافق مع إكراهات الدولة القومية العامة في حين أن الأمر في البحرين لم يخلو من مرواغة واضحة حيث أصبحت الدولة القومية عملية غير منجزة ومشوهة نظير توظيفها لتلك السياسيات في خدمة أغراض الصراع مع البحارنة والوجود الشيعي في البلاد.

لقد تصرفت الدولة الحديثة في البحرين كدولة احتلال، ولم تكن دولة قومية وطنية تحترم مواطنيها وجماعاتها المختلفة، لسبب بسيط أن الأمة القومية التي رعيتها الدولة لم تشمل جوهريا السكان الأصليين والبحارنة كجماعة تستحق الاحترام والاعتراف، بل أسَّسَت الدولة على مركزية وقومية بيت الحكم كمركز تتبعه أطراف موالية ومتحالفة من القبائل أو من الأفراد. وبالتالي نسجت علاقة الدولة بالمجتمع على ركائز احتقارية وخلق صورة دونية للجماعة الأم للجتمع. والذي يغيب عن صناع السياسات هناك أنَّ المجتمع البحراني أقدم تاريخيا وثقافيا من الدولة بصيغتها الحديثة أو المشيخية التي سبقت الدولة الحديثة.

ما من شك أن توصيف عبد الهادي خلف[٦] لعملية بناء الدولة في البحرين بأنَّها عملية غير منجزة توصيف دقيق وصائب، خصوصا إذا ما كان الإطار المرجعي عند خلف يتحمور حول قوة المواطنة والدولة

٦ بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة: عبد الهادي خلف، دار الكنوز الأدبية

الدستورية في صهر الاختلافات وتوحيد مسارها ناحية بناء مواطن نموذجي. والحال أن هذا الإطار متعسر جدا ليس في الدولة القومية الغربية التي نبذت تلك السياسات وتحولت إلى التعددية، وبالتالي فهي في عتبة تجاوز الديمقراطية التمثيلية. أما الوضع في البحرين والبلاد العربية فهو إلى التخلف أقرب، حيث لم تنجز ديمقراطيتها فضلا عن تنوعها الثقافي وتنوعها السياسي. فبيت الحكم لا يزال مصرا على عدم الاعتراف بالآخرين وعدم احترامهم وتقديرهم.

من الناحية التاريخية كان البحارنة باعتبارهم أغلبية مقهورة وأغلبية معرضة للقمع والإزدراء سباقون إلى تأطير حراكهم السياسي والحقوقي بمسألة الاعتراف عبر العرائض التي رفعت منذ بدايات القرن العشرين إلى الإدارة البريطانية وإلى الحاكم في حينها عيسى بن علي. إنَّ نظرة فاحصة إلى تلك العرائض السياسية تؤكد جذور المشكلة السياسية والأخلاقية التي تسبب فيها نظام الحكم وهي سعي البحارنة إلى نيل الاعتراف بأنهم مؤهلين سياسيا وأخلاقيا واجتماعيا. ونجد في بعض العرائض صيغة واضحة من الاضطهاد والتحقير الذي لحق بالبحارنة جراء سياسات بيت الحاكم. لا نعلم الآن ما هي القوة التي تمتع بها أولئك الأسلاف لأن يعلنوا عن رفضهم وحراكهم الساعي للاعتراف ومواجهة جبروت الحكم والدهاء البريطاني الداعم والمقوي لبيت الحكم. إنها إحدى الفترات التاريخية المغلقة والتي يمنع النظام الثقافي السائد من التعاطي معها وبحثها وتحريم إظهار وثائقها والنظر إلى من يتحدث عنها على أنه خطر يهدد سلامة الدولة والمجتمع.

كان البحارنة مدركين بدرجة ما أنَّ عزل الحاكم وإدخال بعض الإصلاحات الإدارية غير كاف لتحقيق اعتراف كامل بحقوق الشعب البحراني وقد أعربوا في عريضة مرسلة في ١٩٢٤ عن شكوكهم حول السياسة البريطانية ومدى مصادقيتها في نزاع الاعتراف بالبحارنة كمواطنين جديرين بالاحترام وتقدير تراثهم الثقافي المادي والمعنوي. كان الرد البريطاني واضحا في هذا الأمر وهو أن السيطرة والقوة ستكون

للعائلة الحاكمة وأن عليكم الاقتناع برفع بعض المظالم عنكم وعليه فإن توقعاتكم بنيل اعتراف كامل بثقافتكم سيكون ضربا من الخيال.

لهذا خلقت الإدارة البريطانية بالتنسيق مع بيت الحكم المساحات المسموح بها للحراك السياسي وعملت بطريقة ذكية على تأطير الهويات السياسية المختلفة بإطار الاعتراف الخاطئ والمشوه. وليس بعيدا هنا أنَّ الإدارة البريطانية وبيت الحكم قد شخصا باعتبارهما طرفا احتلال أن البحارنة يشكلون عائقا أمام المصالح المشتركة وأن حراكهم السياسي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مستغلين في ذلك الحقوق الثقافية.

كانت أولى المعارك التي خلقها المستشار البريطاني تشارلز بلجريف هو نزع المشهد ذو المنارتين (مسجد الخميس حاليا) من سياقه الثقافي الشيعي والتاريخ المادي للبحارنة، ومحاولة وضعه تحت إدارة سنية أو إدارة مشتركة بحجة أنه متنازع عليه. وبالمثل فإن الأنظمة الإدارية التي تأسست عليه الدولة الحديثة مثل نظام الطابو لم ينصف البحارنة ولم يعترف بحق في الأراضي المنهوبة من ملاكها الأصليين. وعبر القانون الظالم تحولت مظالم البحارنة إلى مغانم مشروعة قانونيا.

وإذا ما انتقلنا إلى الإدارت الأخرى كالقضاء أو الأوقاف باعتبارها مؤسسات حكم ذاتي للجماعة الشيعية سنجد مقدار التدخل المباشر من قبل بلجريف أو الحاكم في إخضاع تلك المؤسسات للجماعة المهيمنة ونزع محتواها الثقافي والهوية التي من المفترض أن تعبر عن هوية المجتمع البحراني. وجميع تلك النزاعات، أسست وعيا بأهمية نزع الاعتراف بأصالة المجتمع البحراني وبشرعية حراكه السياسي.

في المرحلة التالية من بناء الدولة الحديثة، وجدت الدولة في الهوية القومية وسياساتها المفرطة في الشوفانية والتطرف بابا يخقق مأربها ويعفيها من مسألة الاعتراف بحقوق الجماعات الثقافية والتعبير عن الهوية أو حتى الخيارات الحياتية التي تعيش من خلالها الثقافة.

فوجدنا الدولة تبني قوانينها وسياساتها بشكل مستقل تماما عن ثقافة البلاد وثقافة الجماعات الأصيلة فيها، مستندة في ذلك إلى سياسيات قومية حددها ويل كيملكيا [٧] بعدة مسارات من بينها:

» تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة. وفي الحالة البحرانية فإنَّ اللغة العربية لا مفر من اعتمادها كلغة قومية رئيسية إلا أنَّ المجال اللغوي هنا يستوعب اللهجات المحلية التي تعتبر بمثابة اللغة الثانوية والمعبرة عن التراث الثقافي المحلي. وبدلا من تكافؤ الفرص للهجات المحلية عمدت الدولة بفرض اللهجة البدوية كلغة ثقافة محلية سائدة واستبدلت اللهجة البحرانية بلهجات نجدية. والأخطر في هذا الاستبعاد هو تحقير اللهجة واللغة التي يتحدث بها البحارنة ووصمها بالتخلف والإزدراء كما في العديد من السياقات التي فرضت على الكثيرين الاستحياء من لهجاتهم ومحاولة التحدث بلهجات غيرهم.

» بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم مناهج نموذجية تركز على تعليم لغة / أدب / تاريخ الجماعة المسطيرة. فكتب التاريخ ولامواطنة تمجد من أساطير الحكم وتلغي التاريخ السياسي للقوى المعارضة فضلا عن تاريخ الشعب البحراني قبل احتلال آل خلفية. وكان لافتا هنا التؤاطئ البريطاني مع سياسات بيت الحكم بعد متنصف الاربعينات عندما وضع تقرير مطول حول سياسات التعليم أن يلاحظ التقرير أن المناهج المقررة في المدراس هي طبعات مصرية لا تحمل رموز الثقافة المحلية واقترح التقرير أن توضع صور الحاكم وعائلته على الصفحات الأولى لتعزيز المواطنة وربط التلاميذ بتراث القبيلة المسيطرة وحكامها. كما تغيب عن كتب اللغة العربية مقطوعات الأدب البحراني كليا فلا نعثر على نص أدبي أو مقطوعة شعرية لشاعر بحراني إلا نادرا وهو إبراهيم العريض لأسباب لا يجهلها أحد أما التراث الشعري والأدب الذي امتاز به المجتمع البحراني

٧ ادويسا التعددية الثقافية: ويل كيمليكا، ترجمة أمام عبد الفتاح، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،ج١ ص ٨٥-٨٧

طـوال قـرون طويلـة فـلا يجـد طريقـه إلى المناهـج التعليميـة.

» مركزيـة القـوة السياسـية واسـتبعاد السـيادة والحكم الـذاتي التي تتمع بهـا الجماعـات بحيـث تتخـذ كل القـرارات المهمـة في منتـدى تشـكل الجماعـة المسـطيرة أغلبيتـه. وهـذا يتشـكل في شـكل نظـام الحكـم وتوزيـع القـوة في مفاصـل الدولـة فطـوال الـ ١٠٠ سـنة كان الحـراك السـياسي يـنزع مـن أجـل الاعـتراف السـياسي.

» نشـر لغة المجموعة المسـطيرة وثقافتها من خلال المؤسسـات الثقافية، بمـا في ذلـك وسـائل الإعـلام أو المتاحـف العامـة. وتبـني رمـوز الدولـة والاحتفـال بتاريـخ الجماعـة المسـيطرة وأبطالهـا وثقافتهـا وينعكـس ذلـك في الإجـازات الرسـمية وتسـمية الشـوراع والأبنيـة.

» تبـني سياسـات الاسـتيطان الـتي تشـجع أعضـاء الجماعـة المسـطيرة الاسـتقرار في مناطـق أقامـت فيهـا تاريخيـا الجماعـات الأصيلـة وذلـك لكـي يتغلبـوا علـى السـكان الأصليـين في أرضهـم الأصليـة.

» تبني سياسة الهجرة التي تتوافق مع لغة وتاريخ الجماعة المسطيرة.

» الاسـتيلاء علـى الأراضي، وأماكـن صيـد الأسـماك الـتي كانـت تملكهـا المجموعـات الأخـرى والسـكان الأصليـين.

إنَّ النَّتيجـة المسـتهدفة مـن هـذه السياسـات واضحـة وهي أن تتركـز القوى السياسـية والشـرعية في المجالـس والفضـاءات الـتي تسـيطر عليهـا الجماعـة لمسـيطرة والمهيمنـة وإقصـاء وإزدراء وتحقـير الأغلبية.

علـى أنَّ ذلـك لا يعفينـا مـن دراسـة التحـول التكتيكـي لسياسـة نظـام الحكـم في البحريـن في المرحلـة التاليـة لمرحلـة تنفيـذ سياسـات الدولـة القوميـة، فالـذي يبـدو أنَّ بيـت الحكـم أصبـح واعيـا بشـروط اللعبـة الدوليـة الجديـدة القائمـة علـى التعدديـة الثقافيـة بـدلا الاحتـكار والسـيطرة.

وهنا ملاحظتين مهمتين يجدر بحثهما بشيء كثير من العناية.

الملاحظة الأولى: اعتماد الفردية في العلاقة بين الحكم والمواطنين وتحجيم الجماعات أو التكتلات أيا كان نوعها، سواء كانت عابرة للانقسامات الثقافية والاجتماعية كالأحزاب والجمعيات السياسية، أو متمحورة حول زعامة ما كالجماعات الدينية. فبيت الحكم لا يبحبذ التعامل مع الجماعات بصفتها الاعتبارية، بل يفضل التعامل مع الأفراد متفرقين. وبتعبير عبدالهادي خلف هو يلجئ إلى التشطير العمودي للجماعات ويلغي تمثيلها لصالح انقسامات داخلية بين الجماعات وداخلها.

الملاحظة الثانية: وهي الأكثر خطورة لكونها تتقاطع والمصالح الغريبة التي تفضل التعامل مع مجتمع منقسم ومتعدد يفتقد للأغلبية الموحدة. وهنا تأتي مبادرات بيت الحكم في تقوية الأقليات الصغيرة واختلاق جماعات حديثة، وتقسيم الجماعات الكبرى إلى وحدات أصغر لتحويل المجتمع الأكثري إلى أقلية ضمن أقليات» كاتونات متجاورة» يمكن السيطرة عليها والتحكم في خياراتها، وضمان ولائها للمركز القوي. وفي الوقت ذاته يحظى بيت الحكم بدعم غربي ودولي لكونه يشجع التعددية ويضع ركائز الفردية ضمنها.

من نظام المظالم إلى نظام المغانم

في العام ١٩٨٣ عقد مؤتمر ضخم في البحرين حمل اسم «البحرين عبر التاريخ» برعاية ولي العهد آنذاك حمد بن عيسى الملك الحالي للبلاد. واجه المنظمون للمؤتمر معضلة كبيرة في إعادة كتابة تاريخ البحرين، وهي وجود الهوية الشيعية وهوية السكان الأصليين المعروفين بالبحارنة.

تجاوزا لهذه «المعضلة» تم سرد تاريخ البحرين القديم طوال العصور التاريخية، باستثناء تاريخ التشيع وتاريخ البحارنة. كانت مهمة المؤتمر تتمثل في تسويق «هوية جديدة للبحرين» وظيفتها ربط الهوية الجديدة الوافدة «احتلال آل خلفية للبحرين» بتاريخ البلاد الضارب في العمق. فتمحورت

أغلب البحوث حول تاريخ دلمون والفترات التاريخية الأقدم في إشارة واضحة لمحاولة تقوية ذاك الارتباط الممتخيل. ما من شك أنها عملية مستحيلة تاريخيا أن تقوم بربط جماعة وافدة من بلاد بعيدة بهوية بلاد تمتلك عمقا تاريخيا طويلا يمتد لآلاف السنيين. وستبدو المهمة ضربا من الخرافة عندما تعزل تاريخ ألف سنة هو تاريخ البحارنة في هذه الأرض.

اللافت هنا أن المؤتمر قد خرج بتوصيات مكتوبة وأخرى غير مكتوبة وهي التي تمثل بداية مشروع تصفية الهوية البحرانية وتصفية حقوقها الثقافية. وسريعا تقرر لدى السلطات الحاكمة إنشاء جامع ديني كبير -يعد الأكبر في ذاك الوقت- يحمل لقب جامع الفاتح إشارة إلى أسطورة فتح البحرين على يد قبيلة آل خلفية سنة ١٧٨٣.

لا يعني ذلك خلو المراحل السابقة من تحديات ثقافية وبدايات صراع الهوية كما في فترة عشرينات القرن الماضي حيث بدأت المحاولة الأولى لكتابة وسرد تاريخ البحرين من قبل المؤرخ الشيخ النبهاني حيث تلاقت إرادة الحاكم عيسى بن علي مع رغبة النبهاني في كتابة تاريخ الأسرة الخليفية وتعزيز وجودها وربط تاريخ البحرين بالاحتلال الذي حدث في ١٧٨٣.

إنَّ اختلاف أغراض كلا المرحلتين مهم جدا في فهم سياقات إثارة مسألة الحقوق الثقافية في البحرين، وما الذي تعينه بالنسبة لنا اليوم.

إنني أعتقد بشكل مبدئي، أنَّ حرب الثقافة واستبعاد الثقافة البحرانية وتصفية مواردها بدأ مع ذاك المؤتمر ومخرجاته حيث قرر مركز الوثائق التاريخية الذي يترأسه ولي العهد آنذاك حمد بن عيسى آل خلفية، رعاية المؤتمر وأخذ على عاتقه إعادة كتابة تاريخ البحرين وخلق هويتها الثقافية بما يتلائم والثقافة الجديدة الوافدة. وبذلك تم اختزال تاريخ وهوية البحرين في تاريخ وهوية الأسرة الحاكمة ملحقاتها المذهبية. وهنا أنا أعني ما أقوله بمصطلح الملحقات المذهبية فالأساس لدى بيت الحكم هو تغليب وفرض ثقافة الأسرة الحاكمة وهويتها وتوظيف المذاهب والطوائف الأخرى لخدمة هذا الغرض.

سنرى لاحقا بعد هذا التاريخ، وهو تاريخ مختار بعناية فائقة حيث يمثل مرور مائتي عام على احتلال البحرين، كيف سيتم تغيير وجه البحرين الثقافي واستبعاد الثقافة الأصيلة واستيعاب الثقافة الوافدة الجديدة وتحويلها كرمز وحيد لثقافة البحرين وهويتها.

فعلى مستوى المناهج التلعيمية استغرق الأمر بضع سنوات لإدخال مقررات تعليمية جديدة تختلف في طريقة عرضها لتاريخ البحرين ومشاركة البحارنة في صياغته. فخلت كل المناهج من أي صلة تاريخية أو مذهبية تسلط الضوء على تاريخ وهوية البحرين الشيعية. وتم من خلال المناهج تلك تعزيز أساطير ثقافية كانت رائجة لكنها تحولت إلى مرتكزات أساسية يجب على الطلبة استيعابها وتقديم الامتحانات على ضوئها. إضافة إلى ذلك تسربت إلى المناهج الدينية العقائد التكفيرية التي تحقر من عقائد الشيعة وتخرجهم عن الدين الإسلامي ووصفهم بالشرك والابتداع.

إنَّ نظرة فاحصة وسريعة للمناهج التعليمية المعمول بها بعد ١٩٨٣ توضح الاتجاه الذي ستسير عليه الدولة في محاربة الثقافة الأصيلة وفصل الأجيال عن تاريخها الثقافي. فلا وجود للشعراء البحارنة ولا وجود لتراثهم أو موروثهم الثقافي الضارب في العمق. بل أكثر من ذلك فرضت الدولة على الأكثرية السكانية أن تتعلم مذاهب دينية باستثناء مذهبها وعندما قررت إنشاء معهد تعليمي خاص للمذهب الجعفري تدخلت فيه بشكل مباشر على أن يدرس مناهج التعليم العامة مع إضافة مواد بسيطة في الفقه الشيعي المبسط وحرمت على مناهج المعهد تاريخ المذهب وتاريخ الشيعة في البحرين.

بدورها أخذت وزارة الإعلام على عاتقها تنفيذ الحيز الأكبر من التوصيات غير المكتوبة فأبرزت الطابع الفلوكلوري والتراث الوافد، على أنه التراث الأصيل والوحيد للبحرين، كما في أعمال الزار وفنون الطرب ذات الأصل والطابع الأفريقي الواضح. وعملت وزارة الإعلام على لعب

دور حارس العقيدة وحارس الهوية الجديدة عبر منع الكتب التاريخية المحايدة أو التراث الشيعي من التداول إلا بقدر محدود ومختار بعناية تحت ذريعة واهية هي منع الاحتراب الطائفي أو الإساءة للهوية الرسمية للبلاد. حتى تلفزيون البحرين الذي يفترض به أن يكون معبرا عن التنوع والتعددية الثقافية فرض في مسلسلاته وبرامجه استخدام لغة منحازة ومنع اللهجة البحرانية من الظهور وعندما حان وقت قطاف بعض تلك الانحيازات قدمت شخصية البحرانية بصورة هزيلة ضعيفة متخلفة ثقافيا واجتماعيا ووصل الحال في بعض البرامج إلى تقديم شخصية البحراني كشخصية مهزوزة سياسيا متآمرة مع الخارج تفتقد إلى الوطنية.

رغم أهمية الوقوف أمام هذه المظاهر المخلة باتقافيات الحقوق الثقافية والاجتماعية إلا أنَّ الوضع في البحرين يختلف كثيرا عن ما تقود إليه بنود العهدين الدوليين حول الحقوق الثقافية والاجتماعية أو حتى اتفاقية لاهي التي وقعت عليها البحرين في ١٩٩٩ والقاضية باحترام وحماية الآثار الثقافية وقت النزاعات. ففي البحرين لا تثار قضية الحقوق الثقافية من الزوايا الأربع التي تشكل مجمل المطالبات الثقافية. ومن الخطورة بمكان التعامل مع المسألة الثقافية في البحرين ضمن المساحة التي تقررها تلك الزوايا الأربع؛ لأنها في النهاية تكرس الواقع الذي يريد بيت الحكم ترسيخه وتسويقه. إنَّ قضايا الحقوق الثقافية التي تناقش اليوم تتعلق بالهويات والجماعات المصنفة كأقليات تطالب بحقوقها الثقافية سواء من زاوية الليبرالية والتعددية الثقافية التي يتشكل عليها العالم الغربي اليوم، أو من ناحية المطالب التي ترفها الأقليات أمام توغل الأكثرية واستبدادها.

في حين أن ما يحدث في البحرين ليس من هذا النمط إطلاقا، بل هو على العكس تماما أي حكم الأقلية القاهر على الأغلبية وتحويل الأكثرية إلى أقلية مستضعفة منزوعة الحقوق مستبعدة من الإطار العام للدولة ويصل الأمر إلى تدشين حرب على الهوية وتصفيتها.

إننا بالأحرى أمام تقنيات مشابهة لتلك التي كانت أنظمة الاستعمار تمارسها في حق الشعوب المستعمرة حيث تفرض سياسة الاستبعاد على أسس طائفية وعرقية. ومع الأسف فإنَّ إرث النزاعات القبلية لم ينتهي إلا شكلا، أما مضمونا فإنَّ مفاعليه ربما لا تزال حاضرة. هو صراع مع عبد قيس التي ارتأت أن تكون هويتها السياسية والمذهبية مختلفة عن كثير من القبائل ذات السيادة في الجزيرة العربية، ولما كان الحكم سائدا في فروع قبائل مختلفة ثقافيا ومذهبيا عن قبيلة ربيعة وعبد قيس فيمكن رد كثير من الممارسات إلى هذا البعد الخفي؛ فالاستبعاد كما يمكن تعريفه هو «حالة من من الحرمان تعيشها مجموعة سواء كانت لغوية أو إثنية أو عرقية ما يحول دون الاعتراف بها واحترامها وتأتي أكثر أشكال هذا الاستبعاد تطرفا من قبل سياسات الدولة التي تستهدف قمع أو منع استخدام اللغات أو الشعائر الدينية أو الأعراف من خلال سن قوانيين رسمية أو فرض قيود على الحرية الدينية أو تبني سياسات تستهدف الرفع من شأن رموز الدولة على حساب تجاهل وتاريخ الجماعات الاخرى وثقافتها».

ولكن كيف تخفي الدولة هذه الأصول المشينة؟، يمكن للدولة أن تعطي بعض الأفراد جزءا من تلك الحقوق أو تقلل القيود عليهم ومن ثم تسويق ذلك كسياسات عامة؟، في حين أن الحقوق الثقافية لا تترسخ في الأفراد ولكن في المجموعات سواء كانت أقلية أو أكثرية مضطهدة كالشعب البحراني. من هنا يمكن فهم سياقات تخريب وتصفية التراث البحراني بشقيه المادي والمعنوي من خلال الركائز التالية:

- الاستبعاد من المجال العمومي والمساحات البصرية العامة (عدم الاعتراف بالتنوع المذهبي، فرض قيود بيروقراطية على الممارسات الدينية والثقافية، حظر ممارسة الطقوس الشعائرية، الإزدراء اللغوي..).

- التربية على عدم الاعتراف (منهاج التعليم العام، التشهير بالعقيدة البحرانية، التسفيه بالخيارات السياسية).

- الاستبعاد السياسي ومن المشاركة والإدارة المستقلة.

إذن نحن أمام استئصال ثقافي يستهدف محو المعالم الدينية والتاريخية لجماعة البحارنة. وإجبار الأكثرية على التناغم مع الأقلية الحاكمة وإلغاء خصوصية البحارنة كمجوعة أصيلة في البلاد.

المبحث الأول:
مائة عام من العزل السياسي والاقتصادي

ما هي هوية البحرين الأصيلة؟، وكيف كان السُّكانُ الأصليون يعبرون عن هويتهم المذهبية؟، وكيف بدأت معركةُ النظام مع الهوية البحرانية؟، وما هي الأدوات والممارسات التي اتسّمت بها فترة ١٠٠ عام الماضية؟، وهل هناك ما يبعث القلق على الهوية البحرانية؟.

إلى ما قبل القرن السادس عشر الميلادي(١٥٢٣م) كان اسم البحرين يشملُ أغلب المنطقة الشرقية الحالية، وجغرافيًا كان إقليمُ البحرين يمتدُّ من حدود كاظمة في الكويت إلى حدود عُمان، بعد هذا التاريخ تقريبًا تمَّ فصلُ جزيرة أوال (جزيرة البحرين) الحالية عن الإقليم، واختصت جزيرةُ أوال باسم البحرين.

ديمغرافيًا تعود أصول غالبية السكان القدماء إلى القبائل العربية التي استوطنت المنطقة، منذُ القرن الثالث والرابع الميلادي، حيثُ سيطرت قبيلة عبد قيس على المنطقة، وأزاحت بقيةُ القبائل إلى ما يعرف ببادية البحرين، ورغم الطابع البدوي الذي كانت عليه عبدقيس وغيرُها من القبائل العربية إلا أنَّها تحّضرت واختصَّت بالزِّراعة والتجارة تاركة الرعي والتنقل.

ومع دخول المنطقة الإسلام في القرن السادس الميلادي دخلت قبيلةُ عبد قيس طوعًا في الإسلام، واختارت أن تكونَ من القبائل الموالية للإمام علي (عليه السلام)، وأن تكون شيعية المذهب خلافًا لبقية القبائل المجاورة. ومنذ العقد الثاني للهجرة حدثت هجراتٌ كبيرةٌ انتقلَ فيها قسمٌ كبيرٌمن عبد قيس إلى البصرة والكوفة كما هو مقرر تاريخيًا وبذلك ارتبطَ البحارنةُ بالتشيع والولاء لأهل البيت.

استمرَّت قبيلةُ عبد قيس تقطنُ البحرين جزيرة وإقليمًا، وكانت صاحبةَ سيَادةٍ فيها، حيث اشتهرت بتشيُّعِها وانفرادها في المذهب عن دولة الخلافة في الشام وبغداد، واستطاعت عبد قيس أنْ تؤسّسَ أكبرَ دولةٍ في المنطقة وأهمها، أي دولة العيُونيين، الذين هزموا القرامطة وأخرجوهم من البحرين، بعد أن سيطَرَ عليها القرامطة قرابة الـ٨٠ عاما[1]. كانت دولةُ العيُونين قويةً في سياستها، مُهتمةً بالثقافة والاجتماع والزراعة والتنمية الحضرية، وخلال فترة حكم العيونيين شُيّدتِ الكثير من المساجد، وأنشئِت الطرق وقنوات الرَّي، الأمر الذي ساهم في تأسيس كثير من القرى السكانية، وزيادة الأرض المزروعة، فضلًا عن الرخاء الاقتصادي الكبير الذي تسبب فيه بعض حكام العيونيين.

رغم سقوط الدولة العيونية وقيام دول أخرى، إلا أنَّ عبد قيس ظلُّوا متمسكين بالأرض والهوية المذهبية، ولم تقدرِ الحكومات الأجنبية المتعاقبة أن تغيّرَ من هوية المجتمع البحراني، وبعد حوالي ١٥٠ سنة من سقوط دولة العيونيين عادت عبد قيس إلى سدة الحكم عبر إحدى فروعها الملّقبين ببني جراون[2]، وأسسُّوا دولةً خاصة بهم على أنقاض دولة العصفوريين المنحدرين من قبيلة بني عامر.

اتصفت دولة بني جروان بنفس خصائص الدولة العيونية من حيث اهتمامها بالجانب الديني والهوية الشيعية للمجتمع،

---

١ ٱلدَّولَةُ ٱلعُيُونِيَّةُ أو ٱلإِمَارَةُ ٱلعُيُونِيَّةُ استمرت ما بين (٤٦٩ – ٦٣٦ هـ = ١٠٧٦ – ١٢٣٨ م) وسُميت بهذا الاسم نسبةً إلى «الأسرة العيونية» الّتي تنتمي إلى قبيلة عبد قيس. تأسست دولتهم على يد الأسرة العيونية تحت قيادة أميرهم عبد الله بن علي العيوني سنة ٤٦٩ هـ والذي امتدَّ نفوذه من كاظمة شمالًا في الكويت إلى قطر جنوبًا. محمد محمود خليل (٢٠٠٦). تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى: إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي»

٢ الإمارة الجروانية (٧٩٥ – ٨٢٠ هـ / ١٣٩٢ – ١٤١٧ م) حكمت إقليم البحرين في القرن ١٤. تأسست من قبل جروان الأول بن ناصر المالكي من القطيف. يتنازع المؤرخون إذا كانوا ينتمون إلى قبيلة بني عقيل أو إلى بني عبد القيس ومنهم ينتمي سلالة العيونيون (١٠٧٦-١٢٣٥). حصل الجروانيون على السلطة في القرن ١٤ بعد طرد قوات سعيد بن مغامس رئيس قبيلة المنتفق التي كان مقرها في مدينة البصرة العراقية. عقدت الصلوات الإسلامية في المساجد تحت حكم الجروانيون حسب صيغة الصلاة الشيعية. وفقا للحميدان المتخصص في تاريخ شرق الجزيرة العربية كان الجروانيون اثني عشرية ومصطلح القرامطة كان يستخدم ببساطة باعتباره صفة للشيعة. انتهى حكم الجروانيين في القرن ١٥ على يد الإمارة الجبرية وهي عشيرة بدو بني عقيل. انظر .

محمد محمود خليل (٢٠٠٦). تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى: إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية. القاهرة: مكتبة مدبولي».

ونما خلال هذه الدولة المجتمعُ البحراني والشيعي نموًا ملحوظًا بعد انكسار وتراجع تسبّب فيه حكم الأتاباكة والعصفوريين.

مع نهاية القرن التاسع الهجري، سعتِ الدولةُ الجبرية[٣] في الإحساء إلى إنهاء حكم بني جروان والاستيلاء على البحرين، واستطاعت إنجازَ هدفِهَا ذلك بالتعاون مع حكام هرمز[٤]، ومثّلَ هذا الحدثُ نهاية لمرحلة الحكم الذاتي للأهالي (عبد قيس) وبداية التحكم الخارجي والحكومات المختلفة مذهبيًا على البحرين.

كان حكّامُ الجبور من المذهب المالكي حيث عملُوا على محاولة تغيير الهوية المذهبية لسكان الجزيرة، أو على ألأقل نشر المذهب المالكي بين سكان جزيرة البحرين البحارنة الشيعة لكنَّها لم تفلحْ كثيرًا في هذا الشأن، بل على العكس من ذلك زادَ الشَّعبُ البحراني من تمسكه بهويته الدينية وطوّرَ كثيرًا من تنظيمه الديني، وغدت المرجعيةُ الدينية بمثابة نظام حكمٍ ذاتيٍّ محلي إلى جانب الحاكم السياسي المعين من قبل الحكومات المركزية.

ونتيجةً لذلك باتت البحرينُ تعرفُ في المدوّناتِ التَّاريخية والجغرافية بأنَّها مجتمعٌ شيعي يسكنُهُ البحارنة المنحدرون من قبائل عبد قيس، وأنَّ جذور السكان في الجزيرة هي جذورٌ عربيةٌ أصيلة بحرانية ،يعتقدون بالعقائد الشيعية الاثني عشرية، أو ما يُعرف بالإمامية، وهي الفرقةُ الأكثر شهرة وانتشارًا من فرق الشيعة (الإسماعلية / الزيدية)[٥].

---

٣ الإمارة الجبرية أو السَّلْطَنَةُ الجَبْرِيّة أو الدولة الجبرية (٨٢٠ – ٩٣٢ هـ / ١٤١٧ – ١٥٢٦ م) هي إمارة عربيَّة تنتمي لقبيلة بني خالد حكمت الجانب الشرقي من الجزيرة العربية من أواسط القرن الخامس عشر الميلادي وحتى أواسط القرن السادس عشر. اشتهر أمراء الجبور من بني خالد بسلطتهم على نجد وعدلهم وكذلك احترامهم للعلماء أصولهم من نجد ولكنهم استقرو في شرق شبه الجزيرة العربية.

٤ كانت عاصمتهم في الإحساء. استغل زامل بن حسين بن جبر فرصة انشغال مملكة هرمز بمشاكلها الداخلية فقام بضم ميناء القطيف إلى ملكه سنة ٨٤٣ هـ - ١٤٣٩ بعد أن كان تحت إدارة هرمز المباشرة. لجئ السلطان سلغر، المطالب بعرش هرمز، إلى أجود بن زامل الذي لم يساعده حموه سليمان بن سليمان النبهاني، إما احتراساً أو عجزاً. وقد دعمه السلطان أجود مقابل التنازل عن البحرين والقطيف، باستثناء بعض بساتينها. إلا أن سلغر شاه بعد أن اعتلى العرش ندم على تنازله عن أراضي تابعة له، تدر على خزينته أكبر مبلغ من الإيرادات، خاصة مناطق استخراج اللؤلؤ وعائدات النخيل. حصل صراع على المناطق المختلف عليها مع سلطان هرمز فخاضوا حرباً ضد بني جبر وانتهت في عام ١٤٨٥ بدفع إتاوة لبني جبر. انظر الحميدان، عبد اللطيف (١٩٨٠). التاريخ السياسي لإمارة الجبور في نجد وشرق الجزيرة العربية، مجلة كلية الآداب (١٦). جامعة البصرة.

٥ ابن المجاور، تاريخ المستبصر. ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

لقد طوّرَ المجتمعُ البحراني أدواتِ حكمِهِ الذاتي من خلال تطور نظام المرجعية الدينية القائم على ولاية الفقهاء، وأصبحت كثيرٌ من شئون أفراد المجتمع مرتبطةً بطريقةٍ مباشرةٍ وغيرِ مباشرة بالمرجعية الدينية المعبّرة عن هويتِهِ الإسلامية[٦]؛ لذا صار من المتكرر قيامُ العلماء بقيادة احتجاجات الأهالي ضدَّ فساد الحكام السياسيين والمطالبة بعزلهم أو استبدالهم، وعندما كانتِ البلادُ تتعرضُ لهجماتِ غزوٍ خارجية كانت تعطلُ الدروسُ الحوزوية في البحرين، ويشتغلُ الفقهاءُ بالاستعداد للحرب وتعبئة السكان ضد الغزو الخارجي في إشارةٍ تؤّكدُ ارتباط الأهالي بأرضهم والدفاع عنها في أوقات التعرض للخطر[٧]، إلا أنَّ كثرة الهجمات العسكرية والحروب والإضطراب في القرن السابع عشر الميلادي كانت قد أنهكتِ المجتمعَ الأهليَّن وفكّكت معه نظامَ الحكم الذاتي الذي استمرَّ منذ القرن الخامس عشر حتى نهايات القرن السابع عشر، وقد أشار الرحالةُ «نيبور» إلى هذه النتيجة عند زيارته للمنطقة منتصف القرن السابع عشر، حيثُ ذكرَ البحرينَ، وقال إنَّها بسبب كثرة الحروب والغزو الخارجي لها فقدت الكثيرَ من قراها، ولم يتبقَ من ٣٦٠ قرية سوى عشرات القرى وأربع مدن فقط[٨].

٦ Juan R. I. Cole, «Rival Empires of Trade and Imami Shiism in Eastern Arabia, 1300-1800», International Journal of Middle East Studies, Vol. 19, No. 2. (May, 1987), pp. 177-203.

٧ الشيخ يوسف البحراني: لؤلؤة البحرين في الإجازة لقرتي العين، تحقيق محمد صادق بحر العلزم، مطبعة مكتبة فخرواي، ص ٤٢٥.

٨ Carsten Niebuhr, Travels Through Arabia, And Other Countries In The East, TRANSLATED INTO ENGLISH B Y: ROBERT HERON, vol 2, p 152, Publication Date: 1792.

في ١٧٨٣ احتلّتْ قبيلةُ آل خلفية البحرين عبرَ عمليةٍ عسكريةٍ دمويةٍ تسبّبت في هجرة الكثير من الأهالي إلى المناطق المجاورة[٩]، وكانت قبيلةُ آل خلفية قد شنَّت عدةَ هجماتٍ سابقةٍ على الجزيرة وبشكلٍ متكررٍ، أشار إليها تقريرُ الوكالة الهولندية في إيران سنة ١٧٥٦، وأشارت إليها رسائلُ الوكالةِ البريطانيةِ في البصرة سنة ١٧٨٢، ويُرجعُ كثيرٌ من الباحثين احتلال آل خلفية البحرين إلى محاولةٍ سابقةٍ جرت مطلع القرن السابع عشر وتحديدًا في ١٧٠٠م حيث هزم العتوبُ في محاولتهم ونزحوا من المنطقة إلى البصرة، ثمَّ إلى الكويت واستقروا هناك، وفي سنة ١٧٦٩م انفصلت عائلةُ آل خلفية عن حلف العتوب في الكويت واستقرت في الزبارة، ومن هناك أعادت عائلةُ آل خلفية محاولتها لاحتلال البحرين رُغمَ مذكرة التَّفاهم التي وقعها العتوبُ مع حكام البحرين آنذاك «آل مذكور»، والتي تعفي بموجبها العتوبَ من دفع ضريبة الغوص في المغاصات التابعة للبحرين، إلَّا أنَّ اضطراب الأوضاع الإقليمية وسقوط حكومة «كريم خان» في الهضبة الإيرانية شجّعَ عائلةَ آل خلفية على التمرد ومحاولة استغلال الأوضاع المضطربة لتوسيع نفوذِهَا في المنطقة وتوسيع مستوطناتها في الزبارة لتشمل البحرين[١٠].

عمليًا لم يستقر حكمُ آل خلفية خلال العقدين التالين لعمليةِ الاحتلال إذ تعرّضتِ البحرينُ لغزوٍ عُمانيٍّ في سنة ١٨٠٣ أجبر آلَ خلفية على هجرة البحرين والعودة إلى الزبارة، ولا يعلمُ مدة حكم العمانيين، إلا أنَّ آلَ خلفية تحالفوا مع الوهابية لطرد العمانيين من البحرين، لكنَّ الوهابيين أخلفوا المعاهدة واستفردوا بحكم البحرين بعد طرد العمانيين من البحرين حتى ١٨١٠م، حيثُ أعادَ آلُ خلفية تحالفهم مع العمانيين من أجل تأمين عودتهم إلى البحرين، وبالفعل استطاعَ آلُ خلفية العودة إلى البحرين في ١٨١١م، وأحدثُوا مجازرَ رهيبةً بحقِّ السُّكان، الذين تحالفوا مع العمانيين، واضّطرَ الكثيرُ من الأهالي للهجرة إلى السواحل الشرقية في إيران والمنطقة الشرقية

٩ Rentz, G. «al- Barayn.» Encyclopaedia of Islam. Edited by: P. Bearman ، Th. Bianquis ، C.E. Bosworth ، E. van Donzel and W.P. Heinrichs. Brill, 2008. Brill Online. 15 March 2008 .

١٠ تم بحث ذلك مطولا في كتاب رواية الغزو ومجزرة سوق الخميس ١٧٨٣- عباس المرشد، قيد الطبع.

في الجزيرة العربية، ولعلَّ أغلب الهجرات التي تفرّقَ فيها البحارنةُ في دول الجوار ترجعُ الى هذه الفترة والفترة اللاحقة عليها إبَّان اشتعال الحرب الأهلية بين فروع قبيلة آل خليفة.

لاحقًا وفي العقود التالية (١٨٣٤-١٨٦٧) دخلت عائلةُ آل خلفية في حروبٍ أهلية بين أقطابِها استمرتْ أكثرَمن ١٥ عامًا، دفع فيها البحارنةُ ثمنًا غاليًا، إذ قامَ المتحاربونَ من آل خلفية باستغلال ثروات البحرين لتأمين حروبهم مع بعضهم البعض، وحدثَ في إحدى المرات أنِ استُبيحت مدينةُ المنامة والقرى البحرانية لمدة سبعة أيام، سمح فيها لقوات البدو المكونة من قبيلة بني هاجر بالاستيلاء على أموال الناس وممتلكاتهم، الأمرُ الذي أجبر البريطانيين على التَّدخل نظرا لتعرض مقر إقامة الوكيل البريطاني للنهب أيضًا.

حكومة الإقطاع ومصادرة الأراضي

يعتبر فؤاد خوري[١١] أنَّ آلَ خلفية غيروا نمط احتلالهم للبحرين إلى السيطرة على الأرض والتحكم فيها بعد ١٨١٠ تقريبًا، والمقصود بالأرض هنا هي أراضي السكان الأصليين الذين تحوّلُوا إلى تابعين، ونُزعت عنهم صفةُ المواطنة، لقد فرضت سلطةُ آل خلفية نمطًا من الاحتلال يجمعُ بين الاستيلاء على الأرض واستملاكها، وبين أعمال المراقبة وضبط الأهالي المحليين من أجل توظيفهم في أراضيهم المتنزعة منهم.

بهذه العملية بدأت عمليةُ سلب العناصر المادية للهوية البحرانية عبر انتزاع أكبر قدرٍ ممكنٍ من ملكيَّات الأراضي، وفي مرحلةٍ لاحقةٍ ربما منذ ١٨٨٨ طوَّرت عائلةُ آلِ خلفية تقنية الاستيلاء على الأراضي من خلال نظام المقاطعات، وتقسيم الجزيرة إلى مناطق يحكمها أولادُ الحاكم وأبناءُ عمومتهم وبموجب عقد الإقطاع هذا، فإنَّ أميرَ المقاطعةِ يحقُّ له التَّصرفَ

١١ عالم اجتماع لبناني زار البحرين في ١٩٧٣ وأجرى دراسة أنثروبولوجية حول أنماط السلطة في البرحين وخرج بنتائج تعتبر مهمة لفهم تفاصيل العلاقة بين القبيلة والمجتمع في البحرين.
Khuri, Fuad Ishaq: Tribe and State in Bahrain : the transformation of social and political authority in an Arab State, University of Chicago Press. ١٩٨٠.

في أراضي المقاطعة وتأسيس قوةٍ عسكريَّةٍ تُعرفُ بالفداوية لتنفيذ أوامرِهِ وجمع الضرائب، والإشراف على أعمال السّخرة بحق الشعب البحراني.

استمرَّ العملُ بهذا النظام لحين قيام الشعب البَحراني بأولِّ انتفاضةٍ سيَاسيةٍ في الثُّلثِ الأول من القرن العشرين[١٢]، وتحديدًا في نوفمبر ١٩٢٢م، حيثُ تجمّعَ أكثرُ من ١٥٠٠ بحرانيٍّ أمامَ مبنى المعتمديّة البريطانيّة للمطالبة بإلغاء نظام السخرة، ونظام المقاطعات، وتحسين السجون، وتوحيد القضاء، وغيرها من المطالب التي لا تزالُ مرفوعةً رُغمَ مرور أكثر من ١٠٠ سنةٍ على بدء المطالبة بها.

كانت مُشكلةُ الأراضي تشكّلُ عبئا كبيرًا على الإدارة البريطانية من ناحية أخلاقيّة على الأقل، ولم يكن بقدرة البريطانيين تبرير نزع الملكيات والاستيلاء على أراضي الشعب البحراني من قبل أفراد عائلة آل خليفة، فتمَّ الاستعانةُ بخبرةِ البريطانيين في العراق والهند من أجل استنساخ نظام الطابو «التسجيل العقاري» في البحرين، وتكونُ مهمتُهُ وضعَ حدٍّ نهائيٍّ لمشكلة الأراضي والأملاك، ومَن يسطيرُ عليها ويديرُها[١٣]. ورغم أنَّ نظام الطابو قدَّمَ بعضَ الحلول المرضية وسمح للبحارنة أن يستخرجوا أرواقًا تثبتُ ملكياتهم، وتجيز لهم التعاطي المرن مع أملاكهم، إلا أنَّهُ في الوقت ذاته ونظرًا للمحددات التي أُسّسَ عليها نظامُ الطابو فقد ثَبتَت سرقةُ الأراضي من ملَّاكِها الأصليين، ومُرَّر استملاكُ آلِ خلفية للمرزاع التابعة أصلًا للبحارنة، كما عطل هذا النظام تسجيل الأرضي الوقفية الكبيرة بهدف نزع القوة الاقتصادية للطائفة الشيعية قدر الإمكان.

١٢ File 9/4 Bahrain Reforms. Introduction of Reforms in Bahrain›, British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/2/131. File 19/165 I (C 18) Bahrain Reforms›, British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/336

١٣ File 9/3 Bahrain Reforms. Land Registration & Record of Rights›, British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/2/130,

واستمرت تلك المشاكلُ بالظهورِ، وتسبَّبت في خلق أزماتٍ عديدةٍ بينَ المستشار بلجريف والعائلة الحاكمة من جهةٍ، والشعب البحراني من جهةٍ أخرى، إلا أنَّ قوة الدولة وسطوة العائلة في حينها -ولا تزال كذلك- أفقدتِ الشعبَ البحراني أهمَّ عُنصرٍ ماديٍّ في هويته التي ستخضع لاحقًا لحصارٍ ومطاردةٍ شَرسةٍ.

مائة عام من من الاضطهاد

لقد ولدت تلك الانتفاضةُ السِّياسيةُ هويةً سيَاسيةً جديدةً للشعب البحراني، مضافًا إلى هويتِهِ الأصيلة، وفي المقابل أدركت عائلةُ آل خلفية والإدارة البريطانية خطورةَ التَّحول في وعيِ الشعب البحراني وإمكانية نهوضِهِ السياسي بما يهددُ المشروعَ البريطاني والعائلة الحاكمة في البحرين.

وتعرّضَ الشَّعبُ البحرانيُّ إلى كميةٍ كبيرةٍ من العنف والإرهاب ربما ترتقي إلى رتبة الإبادة البشرية[١٤]، حيثُ قُتلَ خلال تلك الفترة أكثر من ٤٠ شيعيًا من قبل مليشيات منظمةٍ وحزبٍ سريٍّ يقودُهُ أحدُ أفراد العائلة الحاكمة[١٥]، وشمل ذلك هجماتٍ دمويّةً على قُرى «عالي وتوبلي وباربار وبني جمرة وكرزكان»، اقتضى ذلك وضع مشروع طويل الأمد يقوم على ركيزتين:

الأولى: امتصاص الغضب الشعب البحراني عبر الاستجابة لبعض المطالب الحقوقية وإجراء بعض الإصلاحات الشكلية، فيما يخصُّ القضاء ونظام المقاطعات والحد من سطوة قوة الفداوية وتحويلها إلى قوة شرطة نظامية.

الثانية: تأسيس بعض المؤسسات الإدارية (مثل الأوقاف - القضاء - إدارة أموال القاصرين) لإنهاء قوة التَّنظيمات الإدارية التقليدية خارج

١٤ محمد علي التاجر: عقد اللآل في تاريخ أوال، تحقيق وسام السبع، مركز أوال للدراسات والنشر، بيروت.

١٥ Staci Strobl :Sectarian Order in Bahrain: The Social and Colonial Origins of Criminal Justice (Lexington Books, 2018)

سيطرة العائلة الحاكمة، فتمَّ تأسيسُ دوائر القضاء لنزع قوة القضاء الديني والتحكم فيه، كما تمَّ تأسيسُ إدارة الأوقاف من أجل السيطرة على الموارد المالية لها وضبط الملكيات، ولاحقًا تمَّ تأسيس إدارة أموال القاصرين لتحويل هوية الدولة التقليدية لهويَّةٍ مدنيّةٍ وعزل المجتمع عن أصولِهِ الدينية والقوة الشعبية التي يمكن أن تعمل خارج إطار رؤية الدولة والعائلة الحاكمة.

وفي الواقع كان خلف ذلك كلِّهِ مشروعٌ آخرُ خفيٌّ، يتبلورُ ببطئ، وهو سعيُ آلِ خلفية إلى تشكيلِ بُنيةٍ جَديدةٍ من الأعيان ومن بعض رجال الدين، وتأهيلهم لقيادة المجتمع البحراني وفق الرؤية الرسمية، وكانَ من المتوقع أن يتمَّ استغلال المناصب الإدارية المستحدثة لإغواء عددٍ لا بأسَ به من الشعب البحراني للقيام بمثل تلك المهام.

التهميش الاقتصادي

كان البحارنةُ يمتلكونَ اقتصادَ البحرِ والأرض معًا ورغم تعاقب أنظمة حكم مختلفة، فقد اكتفت تلك الأنظمةُ بالضرائب السائدة والمعمول بها سواء في ضرائب الغوص أو ضرائب الزراعة أو التجارة؛ لذلك كان البحارنةُ يتمعتونَ بقوةٍ اقتصاديةٍ شِبهَ مستقلةٍ، ولكن مع الاحتلال الجديد لبلادهم أصبحتِ الأمورُ أشدَّ قسوةٍ عليهم، ففرضت ضرائبَ جديدةً على الشعب البحراني، وضيق عليهم في صيد اللؤلؤ والتجارة فيه من خلال إعفاء حلفاء آل خلفية من ضرائب الغوص مثل قبيلة الدواسر، وفرضها على النواخذة البحارنة، وبالمثل فإلى جانب استملاك الأراضي ونزعها من أصحابها فرضت ضرائبَ إضافيةً على النَّخيل وصيدَ الأسماك وهي المجالات التي كان غالبية الشعب البحراني يعمل فيها.

وبدلًا من أن تنموَ تجارةُ الأفراد ويتحسّنَ وضعُهُم الاقتصادي بارتفاع دخل البحرين وزيادة الصادرات والواردات إليها تحوَّلَ البحارنةُ إلى قوةٍ اقتصاديةٍ هَامشيةٍ مستضعفةٍ، أو كما سمَّاهُم لوريمر (بالأقنان) الذين يعملون في حقول الأسياد، وتحوَلَ اقتصادُهُم إلى اقتصاد كفاف.

كانت فرصةُ التحوّلِ إلى اقتصاد النفط فرصةً لأن تكونَ ظروفُ البحارنةِ مُتساويةً مع نظرائِهم من التُّجار والملاك، حيثُ بدأ الاقتصادُ يتحوَّلُ إلى اقتصادِ السُّوق والوكالات الأجنبية، بدلًا من الاعتماد على صيد اللؤلؤ الذي كسدت تجارتُهُ وصَعُبَ العملُ فيه.

والحال أنَّ العائلة الحاكمة قرَّرت إقصاءَ الشيعة، بقدر الإمكان من هذا الاقتصاد، والتَّضييق عليهم قَدرَ الإمكان، مقارنةً بفتح الباب للآخرين في جَنْي أرباح الاقتصاد الجديد والتمكين الاقتصادي لجماعات متحالفة مع عائلة آل خلفية، أو يعملونَ مع أفراد من العائلة الحاكمة، فكانَ الرائجُ أنْ تقوَى فئات محددة وتسيطر على الوكالات الأجنبية الكبرى، وأنْ يبقى البحارنةُ يعملون مستخدَمِين وبالقطعة تحتَ إدارة الأعيان الجدد بقرارٍ منهجيٍّ يسمحُ ببعض الاستثناءات التي لا يمكنه أن يطالَها أو يعطلها تمامًا.

مع بدايات تأسيس الإدارت والوزارات في الدَّولة نهاية ستينات القرن الماضي، ودخول البحرين مرحلة الاستقلال، ظهرَ على السَّطح ملفٌ جديدٌ تراكم تاريخيًا هو ملفُ التَّمييز في الترقي الوظيفي، أو تولي المناصب الإدارية العليا في أجهزة الدولة ومرافقها، الأمر الذي نتج عنه تهميشٌ اقتصاديٌّ لغالبية الشعب البحراني وخضوع الأكثرية لما يمكن تسميتُهُ بمنهج صناعة الفقر في الأوساط الشيعية وتهميشهم سياسيًا وإداريًا.

إنَّ حصيلة المِائةِ عام الماضية وما قبلها، وعبر عمليةٍ تراكميّةٍ أدَّت إلى تهميش الشَّعب البحراني وقتله سياسيًا واقتصاديًا، لقد عجزت إدارة آل خلفية في أنْ تلتحمَ مع غالبية السَّكان المحليين، الأمرُ الذي ترتّب عليه عدم بناء ثقة متبادلة بين الحكام وغالبية الشعب، وهذا وإن كان شائعًا بين الأنظمة المستبدة والجماعات المحكومة لكنَّهُ في حالة البحرين تحوّلَ إلى عمليةِ إبادةٍ منهجيةٍ، كان مقررًا لها أنْ تُنجز رؤيتها لولا جيوب المقاومة الذاتيَة والسلميَة التي اكتسبها البحارنةُ من خلال خبرتهم التاريخية الطويلة مع الحكومات الخارجية.

فقانونُ أمن الدّولة[١٦] الذي على أَسَاسِهِ تمَّ تعطيلُ دستور البلاد في ١٩٧٥م وأُلغيتِ الحياةُ البرلمانيةُ بوحيٍّ منه، لم تُختبر قوتُهُ الحقيقةُ إلا على أجساد الشيعة والبحارنة في مختلف توجهاتهم السياسية وتنوع مسالكهم الحزبية سواء في حركات اليسار (جبهة التحرير والجبهة الشعبية) أو في الحركة الإسلامية التي ذاقت البلاء والويل طوال ثلاثين عامًا قبل أن يسلّطَ عليها قانونُ الأمن الوطني مجددًا وهو أشد قسوة من قانون أمن الدولة.

في المسار ذاتِهِ تواطأَت الإدارةُ البريطانية مع عائلة الحكم في زيادة معاناة الشيعة وتهميشهم، إمَّا من خلال المستشار بلجريف (١٩٢٦-١٩٥٧) أو من خلال هندرسون (١٩٦٥-٢٠٠١) فكانَت الإدارةُ البريطانية تدعمُ سلوكَ الأسرة الحاكمة في الإقصاء والتهميش الممنهج للشعب البحراني مع محاولة إطفاء نوع من التَّعاطف الحقوقي في بعض الأحيان.

١٦ قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٤ هو قانون استخدام من قبل حكومة البحرين لسحق الاضطرابات السياسية من عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠٠١. كانت هذه الفترة الأسوأ في مجال انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب في تاريخ البلاد. يسمح قانون أمن الدولة للحكومة باعتقال وسجن الأفراد من دون محاكمة لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بأمن الدولة. المرسوم اللاحق لسنة ١٩٧٤ تقرر فيه إنشاء محاكم أمن الدولة إضافة إلى تهيئة الظروف المواتية لممارسة الاعتقال التعسفي والتعذيب. تم إلغاءه في ٢٠٠٢ لكنه أعيد للتنفيذ تحت عنوانين أخرى من بينهم قوانين الأمن الوطني.

المبحث الثاني:
المشروع الإقصائي
والاضطهاد الطائفي

كيف بدأ مشروعُ تصفيةٍ الهوية البحرانية؟، ومَنْ الذي يقف خلف هذا المشروع؟، وأيُّ المجالات التي تمَّ استهدافُها؟، كيفَ كانت فترةُ ميثاق العمل الوطني والمصالحة الوطنية تغطي أساسيات مشروع استهداف الهوية البحرانية؟، وما الذي يجعل هذا المشروع مختلفا عن التمييز والاضطهاد الطائفي؟.

في ١٩٩٦م كان حمدُ بنُ عيسى آل خلفية يشغلُ منصب ولي العهد إلى جانب ترأُّسِهِ لقوة دفاع البحرين، وقتها كان خلافُهُ مع عمِّهِ رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، في وقت كان الشارعُ الشيعي يأنُّ تحت سياط الجلادين التابعين لخلفية بن سلمان.

رغم ذلك فإنَّ الحراك الشعبي والجماهيري ظل مقلقًا للعائلة الحاكمة، وبقيت قواتُ الأمن عاجزةً عن ضبط الشارع وسط هذه الموجة من الاحتجاجات خرج حمد بن سلمان بتصريح عسكريٍّ أعلنَ فيه استعدادَ قوة دفاع البحرين لإخماد الاحتجاجات الّتي عجزت قواتُ عمِّهِ عن إخمادها، وبالفعل تحرّكت بعضُ قوات قوة دفاع البحرين بشكلٍ غير معلنٍ وعملت على تتبع المحتجين في الشارع والإيقاع بهم.

عكست هذه الخطوةُ مقدار الخلاف بين رئيس الوزراء وبين ولي العهد آنذاك، وأوضحت أيضًا أنَّ لدى ولي العهد إرثًا مشحونًا بالعداء تجاه الشيعة وحراكهم السياسي، وهو ما عّبَّرَعنه رئيسُ ديوانه آنذاك خالد بن أحمد في قصيدته المشهورة «أولاد شبّرومرهون» والتي تعتبرُبحق المعالم الأولية لمشروع تصفية الشيعة واضطهادهم[1].

تعتبرُعلاقةُ حمد بن عيسى آل خلفية مع خالد بن أحمد آل خليفة المنحدر من جناح الخوالد هي علاقةٌ تاريخيةٌ عميقةٌ جدًا تعود إلى أيام الصبا ومرحلة تأسيس قوة دفاع البحرين في ١٩٦٩م، حيث شكَّلَ حمد بن عيسى وفدًا في ١٩٧٣ مكونًا من حمد نفسه وكلا الشقيقين خالد ومحمد بن محمد لزيارة العاصمة البريطانية لندن لطلب الدَّعم البريطاني لقوة دفاع البحرين[2]. واستمرت هذه العلاقة حتى الآن حيث ترقى خالد بن أحمد إلى أن يكون رئيس الديوان الملكي اي المطبخ الفعلي للسياسة في البحرين.

إنَّ علاقة حمد بن عيسى وجناح الخوالد بالشيعة تكاد تكون معدومة، إذ لم يعرف عنهم نسج علاقات عامة مع كبار وجهاء الشيعة والعائلات الشيعية المعروفة، كما كان والدُهُ عيسى بن سلمان و عمه خليفة بن سلمان، ونظرًا لوجود خلاف عميق بين ولي العهد ورئيس الوزراء آنذاك استغلَّ حمد بن عيسى ورقة الشيعة وأنصافهم في ٢٠٠٠م. فبعد وفاة والده تسلم زمام الحكم في أبريل ١٩٩٩م، فقدَّم حمد بن عيسى نفسه على أنَّهُ يحمل مشروعًا إصلاحيًا، وأنه سيعيدُ بناء العلاقات الداخلية بشكل متساوي ويلغي مظالم الشعب البحراني.

---

١ في بداية انتفاضة التسعينيات كتب شاعر العائلة الحاكمة الراحل أحمد بن محمد آل خليفة قصيدة بذيئة تقذف في شيعة البحرين مطلعها: وش عندهم أبناء شبر ومرهون.. ضجيجهم عالي بليا سبايب ..فأجابه وزير الديوان الملكي البحريني خالد بن أحمد آل خليفة بقصيدة لا تقل عنها بذاءة مطلعها: عندي دوى أولاد شبر ومرهون يابو محمد يا بشير الحبايب. هاتان القصيدتان، بالإضافة إلى ما تُظهرانه من عقيدة العائلة الحاكمة في الشيعة وهي لا تختلف عن عقيدة داعش بشيء، تكشفان المنهج الذي تتبعه تلك العائلة في التعامل مع السكان الأصليين في البحرين. يعدّد وزير الديوان أشكال الدواء الذي (عنده) لأولاد شبّر ومرهون: التهجير والقتل والتضييق العقائدي والعزل عن المناصب الحساسة. لكن الدواء الذي لم يكتبه حينها، هو إسقاط جنسيتهم وجعلهم مشردين مهجرين بلا جنسية. قرابة ١٢٠ معارضا بحرينيا شيعيا تم إسقاط جنسياتهم حتى الآن، على خلفية الأحداث السياسية منذ ٢٠١١.

٢ FCO 8/1980. 1973 Jan 01 - 1973 Dec 31

Visit of Sheikh Hamad bin Isa Al Khalifah, Crown Prince and Minister of Defence of Bahrain, to UK, 28 July - 4 August 1973.

FCO 8/2417. 1975 Jan 01 - 1975 Dec 31. Bahrain Defence Force

بطريقةٍ خادعةٍ مرَّرَ حمدٌ مشروعَ ميثاق العمل الوطني من أجل حسم الخلاف بينه وبين عمِّهِ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى أضمرَ الانتقام من الشيعة والشعب البحراني إذ سريعًا ما انقلبَ على بنود المصالحة الوطنية الأساسية مكتفيًا ببعض الإنفراجة الأمنية المؤقتة كالسَّماح للمنفيين بالرجوع وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين وتجميد قانون أمن الدولة والسماح ببعض الحريات الصحفية والحريات العامة، أمَّا مفاصل الدولة وأساس المشكلة المتمثلة في المشاركة في الحكم والحقوق السياسية فقد نقضها عبرإصدار دستور جديد للبلاد بطريقة منفردة في فبراير ٢٠٠٢، الأمر الذي أعاد عقارب الساعة إلى الوراء وانكشاف المرواغة التي استغرقت حوالي السنة.

مشروع البندر والأهداف التدميرية

في يونية ٢٠٠٦ سرب مستشارُ الملك صلاح البندر، ملفات داخلية من الديوان الملكي، تخصُّ خليةً سريَّةً يديرُها الديوان الملكي تهدفُ إلى تدميرالهوية الشيعية للبحرين، وإقصاء الشيعة من الواجهة السياسية والاقتصادية للبلد[٣]. وقد تداولَ الإعلامُ تلك الأوراق بغضبٍ شديدٍ ونقمةٍ صارخةٍ، طلب معها علماءُ البحرين مقابلة حمد بن عيسى لمناقشة ملف القضية باعتبارِها تخصُّ ديوانه وعائلته المقربين.

مع الأسف رجع الوفد خالي اليدين، ولم يحصل على أيِّ تطمينٍ لحماية الشعب البحراني من أي تحركاتٍ تخريبيّةٍ، إذ أنكرَ حمد بن عيسى تلك الأوراق، وأعطى صكَّ براءةٍ لديوانه من أي تُهمٍ تطالُهُ رُغم وجود وثائق

٣ البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء المعروف إعلاميا بتقرير البندر. من تأليف صلاح البندر المستشار السابق في الديوان الملكي البحريني ٢٠٠٢-٢٠٠٦ في دائرة التخطيط الاستراتيجي وهو تقرير فاضح للحكومة البحرينيةيشير تقرير البندر لمؤامرة سياسية من قبل مسؤولين حكوميين في مملكة البحرين لإثارة الفتنة الطائفية وتهميش الطائفة الشيعية. يزعم أنَّ المشرف والممول للمؤامرة هو أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للمعلومات وعضو العائلة المالكة آل خليفة. تم الكشف عن هذه المزاعم في سبتمبر ٢٠٠٦ في وثيقة تتكون من ٢٤٠ صفحة أصدرها مركز الخليج للتنمية الديمقراطية ومن تأليف صلاح البندر مستشار وزير شؤون مجلس الوزراء. عقب توزيع التقرير رحلت الشرطة البحرينية قسرا صلاح إلى المملكة المتحدة التي يحمل جنسيتها.

وفقا للبندر قام الوزير بتفعيل خمس بنود بتكلفة وصلت إلى أكثر من مليون دينار بحريني (٢,٧ مليون دولار أمريكي):

- خلية استخبارات سرية للتجسس على الشيعة.
- منظمات مدعومة من الحكومة ومنظمات غير حكومية وهمية مثل جمعية الحقوقيين البحرينية وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان.
- منتديات ومواقع على الإنترنت تحرض على الكراهية الطائفية.
- دعم المهتدين الجدد المتحولين من الطائفة الشيعية إلى الطائفة السنية.
- مدفوعات لتزوير الانتخابات.

دامغة واعترافاتٍ مباشرةٍ وشواهد عملية واضحة تدلُّ على صدق تلك الأوراق والملفات المسربة؛ فالبرغم من خطورة القضية إلا أنَّ وزارة الداخلية أو وزارة العدل أو النيابة العامة لم يرفعوا ملفَ القضية للقضاء للبتِّ فيها، ولم تسمحِ الحكومةُ بتداول القضية إعلاميًا، وكأنَّها تريد السكوت والرُّضوخ لما ستفرزه تلك الخطة السرية.

الخطير في ملفات خلية عطية الله أنَّها كشفَت بوضوحٍ معالمَ مشروعٍ تطيهريٍّ للشعب البحراني وللهوية الشيعية، وأنَّ هذا المشروع قد وُضعتْ له استراتيجياتٌ كبيرةٌ ومتعددةُ المستويات، تَبدأُ من مستوى الاختراق والتدخل في شئون الطائفة الشيعية وتصل إلى مستوى الاضطهاد والإقصاء، لتقفَ في النهاية أمام نتيجة متوقعة هي التدمير البطيء لهوية الشعب البحراني وإحلال هوية جديدة مصطنعة.

كشفَت بنودُ دستور ٢٠٠٢م عن التَّوجه الحقيقي لحمد بن عيسى آل خلفية، وسَمحَت تلك البنودُ بتمركز السلطات في يدِهِ، وأضافَ لنفسِهِ صلاحياتٍ شبه مطلقةٍ لم تكن موجودةً في دستور ١٩٧٣م، أحدث صدورُ الدستور الجديد أزمةً سياسيةً بين حمد بن عيسى وقوى المعارضة التي ساندت ودعمت عمليةَ المصالحة الوطنية على أرضيةِ المشاركة السياسية وإلغاء التمييز الطائفي.

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ على هذه الأزمة حتى ضخَّ حمد بن عيسى أوّلَ مسامير مشروع تصفية الشيعة وإقصائهم وتهديد هويتهم السياسية في البلاد، فكان إصدار قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون تشكيل الدوائر الانتخابية، يهندسان عمليًا مسألة إقصاء الشيعة من الواجهة السياسية للبلاد وتحجيم وجودهم الذي يشكل غالبية البلاد، فجاء قانونُ مرسوم الدوائر الانتخابية ملبيًّا لهذا الهدف، إذ صُممَ بطريقة تضمن الآتي:

١- عدم وصول الشيعة إلى أكثرية المجلس النيابي، رغم أنَّ الشيعة يشكلون الكتلة الانتخابية الأكبر (حوالي ٦٠٪ من الكتلة الانتخابية) بحيث لا يتمكن الشيعة إلا من ١٧ مقعدًا من أصل ٤٠ مقعدًا في أفضل أحوالهم.

٢- محاولة كسر وإبطال مقولة الشعب البحراني الذي يمثّل هوية البلاد عبر تمكين الطوائف الأخرى في المجلس النيابي بأكثرية مصطنعة.

٣- إهانة الطائفة الشيعية في التمثيل السياسي عبر وزنهم الانتخابي، بحيث يساوى المرشح السني عشرة مرشحين من الشيعة من حيث الأصوات المطلوبة (الدائرة الجنوبية عدد أصواتها أقل من ألف ولهم مقعدان نيابيان، والدائرة الشمالية عدد أصواتها يتجاوز ٨٠ ألفا ولهم مقعد واحد).

٤- محاولة كسر ثقة الناس بقياداتهم السياسية والدينية التي وافقت على ميثاق العمل الوطني في ٢٠٠١ ووصل بهم المطاف إلى انقلاب سياسي واضح.

إلى جانب ذلك استعان الملكُ بصلاحياته في تعيين أعضاء مجلس الشورى الـ ٤٠ لرفد الأهداف السابقة وتحويل النسبة الفعلية للشيعة في الواجهة السياسية إلى أقل من ٢٥٪ عبر تغليب الأعضاء السنة في مجلس الشورى مقابل الأعضاء الشيعة، فإذا ما جُمعَ الأعضاءُ الشيعة جميعًا في كلا المجلسين لن تتجاوزَ نسبتُهم ٣٠٪ وبالتالي يمكن ترويج أسطورة جديدة، قوامُها أنَّ لا أكثرية شيعية في البلاد بدليل نتائج الانتخابات والتعيينات في مجلس الشورى.

التجنيس بغرض تحويل هوية البحرين

كانت معضلة الأكثرية الشيعية أزمة نظام الحكم منذ السنوات الأولى للاحتلال في ١٧٨٣م، فلم تستطع الهجرات القسرية المتزامنة مع الاحتلال أن تخلخلَ التركيبة السكانية، أو تحدث تغييرًا ديمغرافيًا يلغي هوية البحرين الشيعية أو يطيح بالأكثرية الشيعية، لذلك أخذ العهدُ الحالي على عاتقِهِ إنجاز هذه المهمة الصعبة، وتقديم حلول للمعضلة التاريخية المؤلمة للعائلة الحاكمة. وهذا التوجه لم يكن ملحوظا لدى الحكام السابقين الذين تعاملوا بتكييف بدرجة ما مع الأكثرية الشيعية.

وكحلٍّ جذريٍّ للتركيبة السكانية جاءت فكرةُ التجنيس السياسي كملجئٍ أخيرٍ يقوم به حمد بن عيسى، فصدرت أوامرُ ملكيةٌ بتجنيس قبائل العقيدات السورية وآلوف من الجالية الباكستانية العاملة في القطاع الأمني والعسكري ومثلهم الجالية اليمنية وغيرها من الفئات المحسوبة على الطوائف الأخرى.

عمليًا كان مشروع التجنيس السياسي يستهدف إضافة الـ ١٠٠ ألف سني إلى سكان البحرين المواطنين وهو عددٌ كافٍ لإحداث طفرة في النِّسب

بين الطوائف، وقد يحقق تساوٍ بين الشيعة والسنة، ومع الاستمرار فيه سيكونُ قادرًا على تحويل الشيعة إلى أقلية عددية في الوطن.

وفي تحليل هذه الخطوة، يمكن الذَّهاب إلى أنَّ التجنيس السياسي من شأنه أن يدفع بالقضايا التالية إلى الواجهة:

١- إحداث تغيير ديمغرافي في الهوية المذهبية والدينية للبلاد بطريقة مهندسة ومصطنعة.

٢- إدخال تغيير واضح في التركيبة السكانية لصالح فئات جديدة موالية لنظام الحكم بدلا من أكثرية المعارضة العددية.

٣- تحويل البحرين إلى كانتونات صغيرة وطوائف متعارضة تمكن نظام الحكم من اللعب على متناقضاتها الداخلية وتمكنه من لعب دور الحاكم الأعلى بينها.

٤- تحويل هوية البحرين الأصيلة إلى هوية تعددية جديدة. وهذا يفسر ارتفاع سكان البحرين إلى أكثر من مليون ونصف في غضون فترة قصيرة وارتفاع نسبة الوافدين إلى أكثر من ٥٧٪ من السكان بعد أن كان المواطنون يشكلون ما نسبته ٥٦٪ من السكان.

وأيًا يكن فإنَّ مشروع التجنيس الذي قوبل برفضٍ واسعٍ، ظلَّ مستمرًا ولا يزال يعمل ببطءٍ لحين تحقيق أغراضه المذهبية والسياسية، وهي تخريبُ الهوية الأصيلة للبحرين والعبث الديمغرافي المصطنع بهدف مواجهة الهوية الشيعية للشعب البحراني. وقد استفادَ النظامُ من تجارب عديدة مثل التجربة البريطانية في إيرلندا وغيرها من مشاريع الاستطيان الإسرائيلي في تحقيق هذا المشروع المخزي.

قد تبدو القضيةُ هنا صعبةَ الشرح إذا ما وُضعت ضمن سياقات إقليمية وتضارب المصالح الكبرى حول البحرين، لكنَّها رغم ذلك ستبدو واضحةَ المقصد إذا ما وُضعت ضمن سياقها الداخلي المتزامن مع الأحداث وطريقة ظهورها، الأمر الذي يؤكد أنَّ مشروع تصفية الهوية الشيعية للبحرين يأخذ واجهاتٍ متعددةً تعمل ضمن استراتيجية واضحة التخطيط مترتبة زمنيًا وفق قواعد التنفيذ التدريجي والمتكامل.

فمنذ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ ارتفعَ منسوبُ الصِّراع الطَّائفي في المنطقة كما ارتفعَ منسوبُ ما عُرفَ بمكافحة الإرهاب في العالم خصوصًا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وقد استثمرَ نظامُ الحكم في البحرين هذه المعطيات الإقليمية في توظيفها محليًا وتوجيهها ناحية القوى الشيعية تحديدًا والعمل على شيطنة الشيعة في البحرين وتصويرهم على أنَّهم ميَّالون إلى الإرهاب والتخريب والفوضى.

تمثل هذا الاستثمار في عدة مستويات يمكن رصدها ضمن:

- <u>المستوى الأول: بناء الترسانة القانونية الأمنية</u>

وفي هذا المستوى أصدرَ حمد بن عيسى قانونَ مكافحة الإرهاب وقانون الأمن الوطني البديل الفعلي لقانون أمن الدولة، فكما تلخَّصت أجسادُ الشيعة بقسوة مواد قانون أمن الدولة فيمكن سَلخُ أجسادِهِم مرةً أخرى عبر كلا القانونين.

- <u>المستوى الثاني: صناعة ورعاية خطاب الكراهية</u>

وهو المستوى الأكثر وضوحًا في وسائل الإعلام التابعة للحكم وانتشار دعوات الكراهية والشيطنة للشعب البحراني والتشكيك في الهوية الشيعية للبحرين.

ونتجية للمستوى الأول تمَّ استهدافُ القيادات الدينية والسياسية الشيعية أكثر من مرة وقبل أحداث ٢٠١١، التي سنتناولها لاحقًا كما عجَّت الصحفُ والمقالاتُ بحملات التحريض وصناعة الكراهية ودعوات شيطنة الشعب البحراني بما وثقته المنظمات الحقوقية المختصة.

التمييز الرسمي في قرارات القصر الملكي

يصدر حمد بن عيسى عشرات أوامر التعيينات الملكية، كما يصدرُ مجلس الوزراء عشرات القرارات الخاصة بالتعيينات أيضًا، وخلال العقد الحالي (٢٠٠١-٢٠١٠) صدرت مئاتُ الأوامر الملكية والقرارات الوزرية بهذا الشأن، حيث غطَّت تلك الأوامر والقرارات المناصب العليا في أجهزة الدولة (درجة وكيل ومدير وما فوق)، وقد أُجريَت عملياتُ تحليل عديدة لهذه الأوامر والقرارات، أفضت إلى نتيجةٍ وخيمةٍ، وهي أنَّ تلك الأوامر والقرارات تنتهج مسلكًا طائفيًّا بامتياز، يستهدفُ إقصاء الشعب البحرين من المناصب العليا في الدولة، ويمكن الطوائف الأخرى سياسيًا وإداريًا، ولا تصل نسبة تمثيل الشيعة في سلسلة تلك الأوامر والقرارات (مع استثناء تعيينات القضاء الجعفري ومجلس الشورى) أكثر من ٥٪ فقط في تميز فاحشٍ وواضحٍ لترسيخ عدة أمور:

١- إخلاء مناصب الدولة العليا من الوجوه الشيعية.

٢- ترسيخ الهويات الأخرى في واجهات الدولة بدلا من الهوية الشيعية.

٣- تحقير الشعب البحراني بالمناصب الدنيا وعدم استحقاقه للمناصب العليا.

٤- قتل الكفاءات ومحاصرتها واستبدال ذلك بمعايير الولاء والمحسوبيات الطائفية.

لم تثمرْ سياساتُ الاضطهاد الممارسة طوال العقود السابقة والتي تمَّ استعراضُها في أن تغيّرَ من حقائق الواقع كثيرًا، وأثناء أحداث ٢٠١١م جرت مراجعةُ الاستراتيجية الخاصة بالشيعة بشكل عام، أدّت إلى الانتقال بالمشروع إلى خطوات أكثر تصعيدًا وأشد تأثيرًا من وجهة نظر الحكم، لقد وَجدَتِ العائلةُ الحاكمة في أحداث ٢٠١١ فرصة مقابل التهديد، فاتساعُ رقعة الاحتجاج وتصعيدُ المطالب السياسية أدركَهُ النظامُ على أنَّها فرصةٌ سانحةٌ لإطلاق مفاعيل كل الاستراتيجيات السابقة ومضاعفة جرعتها، وقد يقتضي ذلك سنَّ تشريعاتٍ جديدةً أو زيادة وتيرة سياسات وتدبيرات معمول بها.

بهذا المقدار من الاختصار نصلُ إلى نتيجةٍ أنَّ العقد الأول من الألفية حمل ركائز مشروع تصفية الوجود الشيعي في البحرين برعاية ملكية، ووفَّرَ الممارسات والإجراءات المتعددة البنية الأساسية والتمهيد للمراحل القادمة التي سوف نتحدث عنها في القسم الثالث من هذا التقرير.

المبحث الثالث:
هندسة سياسات
قتل الهوية البحرانية

لماذا الحديث عن مشروع تصفية الوجود الشيعي؟، وأين هي الأدلة على هذا المشروع؟، وهل يختلف مشروع التَّصفية عن مشروع التمييز المعروف والسائد؟، كيف تحوّلتِ الحياةُ المجتمعية للشيعة خلال العقدين الماضيين؟، وهل فقدَ الشيعةُ فرص النهوض الخاص بهم؟، وصار من اللازم عليهم القبول بوضعهم كرعايا تابعين؟.

اختلاف الرؤية

كانت وجهةُ نظر كثيرٍ من المراقبين أنَّهُ لا يمكن الجزم بوجود دوافع طائفية بحتة يتحرك عليها النظام في مواجهة خصومه السياسيين، حتى وإن لجأ النظامُ إلى توظيف أدوات الانقسام الطائفي أو الاضطهاد الديني لجماعاتٍ دينيةٍ يرى فيها خطرًا أو منافسةً لا يستطيعُ مجاراتها، في الوقت ذاتِهِ فإنَّ تجربة عمرِها أكثر من ٢٠٠ سنة قادتِ النظامَ إلى مجالاتٍ أكثر تعقيدًا، منها مجالُ انعدام الثقة وعدمُ قدرتِهِ على أن يثق بأي جماعةٍ أو أي فصيل مجتمعي، وهذا يعني تفضيلَ النظامِ أن يديرَ معاركَهُ وفق منظور مستوى الخطر الذي يتهدده دون الالتفات إلى خلفيات الأطراف، وفقًا لهذا التحليل فإنَّ أدوات الانتقام السياسي وأدوات الاضطهاد السياسي وأدوات الاضطهاد الطائفي تصبحُ الأذرع الضاربة التي يعمل من خلالها النظام للحفاظ على بقائه وضمان سيطرته وتنفيذ الحكم المطلق.

إنَّ معطياتِ العقدين الأخيرين تحتمُ إعادة النظر في توجهات النظام ناحية المجتمع والشعب البحراني، وجمعها كمعطيات تدلل على وجود دوافع طائفية غيرخفية تستهدف الهوية العامة للمجتمع البحراني، كما تستهدفُ استئصالَ الوجودِ الشِّيعي في البحرين، وتحجيمَهُ إلى أقصى الحدود الممكنة، فحدودُ الصِّراع توسَّعت إلى حدود أبعد من حدود صراع بين معارضة ونظام الحكم، لِنُصبحَ أمامَ معادلةٍ جديدةٍ هي الصِّراعُ بين المجتمع ونظام الحكم، وهذا يعني زيادة شدَّة المخاطر التي يمكنُ أن يقعَ تحت وطأتِهَا المجتمع الشيعي الضعيف أمام قوة وبطش الدولة القوية والمدعومة إقليميًا ومن بعض الدول الكبرى.

وإجمالاً فقد اتسّمت سياساتُ العقدين الأخيرين بعدة مرتكزات أبرزُهَا:

» تجفيف الموارد المالية للشعب البحراني وتجريم الدعم الاقتصادي.

» التضييق على البنية الاجتماعية الداعمة أو الخطوط الخلفية للطائفة.

» استهداف المرجعية الدينية والمجتمع الديني.

» حصار المؤسسات الدينية والشعائر الدينية.

» تشويه وشيطنة النخب الدينية والمرجعيات الدينية.

ونَتَجَ عن هذه المرتكزات هَندساتٌ اجتماعيّةٌ وسياسيّةٌ في غاية الخطورةِ على هوية الشعب البحراني وهوية البلاد الأصيلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ تلك الهندسات لا تتمُّ بعيدًا عن هندسات السياسية والاقتصاد الكبرى مما يعني أنَّ مشروع إلغاء الهوية البحرانية ما هو إلا واحدٌ من ضمن مشاريع عديدة، الغايةُ منها تحويلُ البحرين إلى إقطاعية خاصة للعائلة الحاكمة، والعودة بها إلى القرون الوسطى، ولكن بوجهٍ عمرانيٍّ حديثٍ وبشكلٍ حضاري مادي منزوع منه الأصالة البحرانية والهوية البحرانية.

وعبر دراسة تلك السياسات يمكنُ الاستنتاجُ بوجود مسارين رئيسيين تعملُ عبرها تلك الهندسات وهما:

<u>المسار الأول:</u> التحكم والتدخل في شئون الطائفة الشيعية وتفكيكها من الداخل ويشمل هذا المسار مجموعة مشاريع من بينها:

» الاستيلاء المنظم على الأراضي الوقفية.

» تجفيف الموارد الاقتصادية والمالية الشرعية للمجتمع الشيعي.

» تقييد الخطاب الديني وأئمة الجماعة.

» فرض القيود على المؤسسات الدينية والاجتماعية الشيعية.

» الاستيلاء على المقامات الدينية.

» الحرب على المرجعية الدينية وحصارها.

المسار الثاني: الاستهداف العام للمجتمع الشيعي وقواه الذاتية ويشمل هذا المسار مجموعة أخرى من المشاريع من أبرزها:

» التمييز والاضطهاد الطائفي غير المكتوب.

» التمكين المعرفي وتعطيل الكفاءات.

» الإفقار الاقتصادي للمجتمع الشيعي.

سنحاولُ في هذا الجزء تقديم ملخصٍ إجماليٍ عن استراتيجيات ذاك المشروع، وخطواتِهِ العملية التي يجب النظر إليها في النهاية، على أنَّها تشكّلُ حلقاتٍ منتظمةً ضمن هدف واحد، هو استهداف المجتمع الشيعي وتصفية قواه الذاتية وهويته.

في ٢٠٠٣ قُدَّمَ مشروعٌ لمجلس النواب يقترح إلحاق أئمة المساجد بأنظمة الخدمة المدنية، حينها علَّقَ سماحةُ آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم «أنَّ هذا المشروع تسيسي بالكامل، وأنَّهُ سيلحق الضرر بالخطاب الديني» مستندًا في ذلك على معطيات «تجارب الساحة المحلية والعربية والإسلامية» محذرًا من أنَّ تمرير هذا المشروع «من شأنه أن يفرضَ شروطًا ثقيلةً وقيودَ مشدّدةً، وهي شروطٌ وقيود لن تأتيَ لصالح الدين» معربًا عن خشيته من أنْ يكون «المشروع لإسكات الدِّين حتى في المسجد» معلنًا رفضه للمشروع والتحذير منه»[١].

في أغسطس ٢٠٠٥ كشفت إدارةُ الاوقاف الجعفرية عن نيّة الحكومة في تنفيذ مشروع «كادر الأئمة والمؤذنين» بعد أن تمَّ إدراجُهُ ضمن الموازنة العامة للدولة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦» وأنَّ التعليمات صدرت من قبل وزير العدل إلى الأوقاف الجعفرية لإعداد قوائم الأئمة المستحقين لصرف الكادر مرجحةً أن تشملَ القائمةُ على ٦٠٠ شخصٍ بين إمام جماعة ومؤذن[٢]، ويمثلُ هذا الإجراءُ معارضةً صريحةً للخصوصية المذهبية التي لا تسمحُ بقيام مؤسسة مدنية بالإشراف والوصاية على الصلاة أو إمامة الجماعة، وقد أعربَ العلامةُ الشيخ محمد صنقور عن رفضِهِ لهذا المشروع معتبرًا أنَّ استلام الأئمة لرواتب حكومية نظير عملهم أمرٌ محرمٌ من ناحية المذهب الشيعي، موضحًا أنَّ كادر الأئمة غرضُهُ الهيمنة على مساجد الله ومحاريب الصلاة[٣].

وفي فبراير ٢٠٠٩ أصدرَ وزيرُ العدل البحريني مُدونةَ الخطاب الديني تحت عنوان ضوابط وآداب الخطاب الديني»[٤]، وضمنها مجموعة توجيهات إدارية أطلقَ عليها محدداتُ الخطاب الديني الذي تريدُهُ الدولة من خطباء الجمعة وخطباء المنابر، وبالجملة الرغبة في تقييد الخطاب الديني وجعله

١ خطبة الشيخ عيسى قاسم يوم الجمعة ٧ أغسطس/آب ٢٠٠٣.
٢ صحيفة الوسط بتاريخ ٣ أغسطس/آب ٢٠٠٥.
٣ حوار الشيخ صنقور مع جريدة الأيام ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٦.
٤ صحيفة الوسط تاريخ ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٩.

متوافقًا مع خطاب الدولة العام، كما طَالَبَ إدارةَ الأوقاف الجعفرية بمراقبة ضوابط الخطاب والتحكم في فتح المساجد والمآتم إذا ما تمَّت مخالفة تلك المدونة، ورغم عمومية الضوابط إلا أنَّها جاءَت مطاطةً جدًا وقابلةً للتأويل خصوصًا فيما يتعلق بالوحدة الوطنية ومكافحة الطائفية وحرمة الدماء والأموال، وهي عباراتٌ توظفُها الحكومةُ للتحريض على الطائفة الشيعية بشكلٍ عامٍ، وتتهمُهُم بإثارة الفتنة والخروج على الوحدة الوطنية الممثلة في الملك وولي العهد وفق بنود الضوابط والآداب المشار إليها.

وسُجِّلَت اعتراضاتٌ علمائيةٌ على تلك المدونة، كونُهَا أولاً قد صدرت بصورةٍ منفردةٍ، وثانيًا أنَّ الجهة التنفيذية المختصة بها هو وزير العدل دون إشراك أي جهة دينية أخرى. وهذا يتيحُ للسلطات الأمنية ملاحقةُ أي خطيب أو إمام جمعة أو جماعة بحجة إثاراته لمواضيع طائفية أو اتهامه بمخالفة معايير الوحدة الوطنية.

بدوره أصدر المجلس الإسلامي العلمائي «الجهة الشرعية الممثلة لعلماء الشيعة في البحرين» رفضَهُ لتلك المدونة وحرمة التقييد بتلك الضوابط لما لها من تأثيراتٍ سلبية مباشرة على حرية الكلمة الدينية وتقييد مقاصدها بمقاصد وزارة العدل[٥].

وفي ٢٠١٩ أعادَ حمد بن عيسى مشروعَ السيطرة وترويض الخطاب الديني إلى الواجهة من خلال نشر ما سُميَ بالخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة لِيركزَ على تفعيل ودور الأئمة والخطباء في خدمة رؤى الدولة، إذ أثبتَتِ الحكومةُ أنَّ مقصودّهَا بالإنتماء الوطني هو الانتماءُ إلى العائلة الحاكمة، وأنَّ قِيمَ المواطنة هي تأييدُ إجراءات وزارة الداخلية وبقية المؤسسات الأمنية والرسمية، وهذا ما حدث في أغسطس ٢٠١٤ حيث أوقفَت وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيف عدد من خطباء الجمعة لمخالفتهم آداب وضوابط الخطاب الديني، وأغلب هؤلاء الخطباء كانوا من الشيعة،

٥ قناة العربية ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٩.

متهمةً إياهم بإهانة قدسية المنبر واستخدام لغة لا تتناسب مع ضوابط الخطاب الديني المقرر لدى وزارة العدل[٦]، وكشفَت هذه الحادثةُ عن مسلسل سوف يستمرُ طويلًا في ملاحقة الخطباء وأئمة الجمعة بما تسمّيه وزارة الداخلية «وضع حدٍّ يوقف هذا التجاوز» والحال أنَّ هؤلاء الخطباءَ تكلمُوا بهموم الناس وقضاياهم وطالبوا بوقف الانتهاكات بحق الكثيرين منهم، وكانت وزارةُ العدل قد منعَتِ الخطبةَ في مسجد الإمام الصادق عليه السلام والاكتفاء بالصَّلاة فقط في فبراير ٢٠٠٩ بعد أن أغلقَت المسجد لعدة أسابيع بسبب إمامة الصلاة فيه من قبل الأستاذ حسن مشميع[٧].

ونتيجة لهذين المشروعين تعاني مساجد ومآتم الشيعة من المراقبة والملاحقة والتضييق عليها وتشديد القيود وتعرضها للإغلاق، ونتيجة ثانية، أصبح الخطابُ الدينيُّ مقيدًا بضوابط الدولة ورغابتها، وأفقدَته حيويتَهُ وحريتَهُ، إذ أخذَت وزارةُ الدَّاخلية وجهازُ الأمن الوطني مهمةَ تعّقب الخطباء وتصيّد الكلمات الصادرة منهم، وتعرّضَ الكثيرُ منهم للاستدعاء غير المبرر، لا لشيء سوى العمل على إشعار خطباء الدين والأئمة بالمراقبة الدائمة وفرض حالة الخوف والترقب على مهامهم الدينية.

٦ صحيفة الرأي اليوم بتاريخ ٨ أغسطس/آب ٢٠١٤.

٧ قناة العربية ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٩.

مراسيم إحياء شعائر عاشوراء تعتبر الوجه الأبرز للهوية البحرانية والمراسيم المعبرة عن الوجود الأصيل للمواطنين الشيعة، واستهداف هذا المراسيم هو بمثابة مواجهة صريحة ومباشرة للهوية الشيعية للبحرين، ولهذا ومنذ السنوات الأخيرة باتت مراسيمُ عاشوراء في مرمى الاستهداف للحدِّ منها وتحجيمها والبعث في مضمونها والتَّدخل المباشر في إحيائها، وقد تنوّعت عملياتُ الاستهداف بحسب الخطة المرسومة لتقييد الشعائر ومراقبتها ويمكنُ من خلال مراجعة التقارير الحقوقية المتعددة التي رصدت تلك الانتهاكات وضع القائمة التالية:

١. منع وضع الإعلام والرايات في الطرقات العامة والشوراع وتحديد مساحاة صغيرة جدًا بمحيط المأتم لوضع تلك الأعلام والرايات، والهدف من هذه الخطوة محاصرة المجال البصري والإعلامي للشعائر وأصحابها.

٢. إصدار قانون يجرِّم استخدام مكبرات الصوت في مراسيم الشعائر الحسينية والاكتفاء بالسماعات الداخلية للمآتم.

٣. استدعاء رؤساء المآتم سنويًا وتهديدهم ووضع قواعد أمنية يجبرون على اتباعها وإلا تعرضوا للمساءلة القانونية.

٤. منع الزائرين من خارج البحرين سواء كانوا خطباء أو معزين.

٥. اعتقال الخطباء واستدعائهم بحجة مخالفة ضوابط آداب الخطاب الديني.

٦. اختلاق قضايا وهمية تحت عنوان إزدراء شخصيات مقدسة لدى طائفة أخرى والمقصود هنا يزيد ومعاوية تحديدًا.

٧. مراقبة المواكب العزائية واستدعاء الرواديد واعتقال بعضهم بحجج واهية.

٨. التَّنسيق مع إدارة الأوقاف الجعفرية في مراقبة الخطاب العاشورائي في المآتم ومراقبة الخطباء.

٩. اللجوء في بعض الأحيان إلى إغلاق بعض المآتم ومنع بعض المواكب من الخروج والمراجع لبعض التقارير الحقوقية يمكن ملاحظة هذه التدابير منفردةً ومجتمعةً في مواسم متعددة وبالتالي لا يمكنُ النظر إلى هذه التَّدابير على أنَّها إجراءات منفردة ولا تخضع لتوجيه من الجهات العليا لتنفيذها ضمن مشروع أوسع وأكبر.

الحرب على المرجعية الدينية

منذ عقود طويلة والمرجعية الدينية تمثل خصمًا عنيدًا لجهاز السلطة التي ترى في المرجعية الدينية تهديدًا لها وفاعلاً من الفاعلين السياسيين والاجتماعين المناهضين لسياسة تخريب الهوية واستبدالها.

عَمِلَ النظامُ على تجزئة مشروع استهداف المرجعية الدينية بكلِّ صبرٍ وهدوءٍ ورسم خططٍ استراتيجية طويلة الأمد، ابتدأها بخطة تقرير البندر ومواجهة المجلس العلمائي، ثمَّ كرّسَها فترة السلامة الوطنية ما تلاها من سنوات عجاف أفضَت إلى تهجير قسري لاثنين من الفقهاء الكبار على المستوى الشيعي هما:

١. **سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم.**

٢. **سماحة آية الله الشيخ حسين نجاتي.**

كما منعتِ السلطاتُ رجوع الكثير من العلماء المعروفين في الحوزة العلمية من الرجوع إلى البحرين تحت عنوان الملاحقة الأمنية، ولم تكتفِ السلطاتُ بمثل هذا الإجراء القاسي والخارج على الأعراف بل عمدَتْ في الوقت ذاتِهِ إلى تجريد هؤلاء الفقهاء من الجنسية البحرانية بمرسومٍ ملكيٍّ لا يمكن التفاوض بشأنه أو نقضه أمام القضاء.

وعند استنفاذ بنود خطة البندر تبلورت استراتيجيةٌ أخرى أكثرَ شدةً وصرامةً وحدةً في مواجهة المرجعية الدينية وذلك منذ ٢٠١١ على أقل التقادير، ولاحقًا نُفّذَت استراتيجيةُ العزل السياسي والاجتماعي لكي تكونَ المرجعية الشيعية محاصرةً وفاقدةً القدرة على العمل الديني والاجتماعي.

من الطبيعي أن تكونَ لكلِّ مرحلةٍ من تلك المراحل أدوات وآليات تتفاوت بين النعومة والخشونة والقمع بحسب تقييم الظروف والفرص المتاحة، فمرةً نرى الملكَ يعزلُ وزير الداخلية ويتقرب إلى المرجعية دهاءً وحيلةً ثم نراه يشرع قوانين تجريم الخمس وحل المجلس الإسلامي العلمائي، ومؤخرًا سحب الجنسية والتهجير القسري للمرجعية الدينية ومحاكمة الوجود الشيعي.

خلال العشر السنوات الأخيرة أمكنَ رصدُ كثيرٍ من الأحداث وفق تسلسلٍ زمنيٍّ متراكم، يؤكدُ أنَّ تلك الخطوات والأحداث لا تحدثُ منفصلة عن الرؤية الكلية لمشروع استهداف المرجعية الدينية والمجتمع الديني، في الوقت ذاتِهِ وعبر الوقوف على مخرجات تلك الإجراءات نجدُ أنَّها تعملُ وفق نظرية الشبكة حيث تتفاعلُ الإجراءات مع بعضها وفق نِسبٍ مُختارةٍ ومقدرة سلفًا، وإجمالا يمكن تلخيص الحرب على المرجعية بالنقاط التالية:

١. الاستهداف المباشر للمرجعيات الدينية وتجريدها من الجنسية.

٢. استهداف المؤسسات الدينية والاجتماعية التابعة للمرجعية.

٣. استهداف المبلغين ورجال الدين العاملين وتقييد نشاطهم.

٤. اعتقال وملاحقة الخطباء وتخويفهم عبر الاستدعاءات المتكررة وتلفيق التهم بحقهم.

إنَّ استهداف رجال الدين والعلماء لا يخلو من رسائل توهين واحتقار يعملُ النظامُ على تذكير المواطنين بها بين فترة وأخرى لكسر مقولة الخطوط الحمراء والهيئات المقدسة لدى المواطن الشيعي وهي القيادات العلمائية والمقامات الدينية لكبار العلماء.

العزل السياسي للمؤسسات الدينية وإغلاقها

في ٢٠١٨ وقبل الإعلان عن الانتخابات النيابية تمَّ الإعلانُ عن حزمة قوانين تتعلق بفرض الحصار السياسي والاجتماعي على أعضاء الجمعيات السياسية المعارضة التي تمَّ حلُّها بموجب قرارات قضائية باطلة، ولمَّا كانت جمعيةُ الوفاق تعتبر الجمعية الأكبر سياسيًا من ناحية الأعضاء المسجلين في عضويتها، إذ يبلغ عدد المسجلين ضمن قوائهم حوالي ٧٠ ألف شخص.

تنصُّ مجموعة قوانين العزل السياسي على عدم قبول ترشح أي عضو مسجل في جمعية سياسية منحلة قضائيا لأي منصب إداري أو الترشح للانتخابات، ورغم إعلان قوى المعارضة السياسية مقاطعتها للانتخابات ترشحًا وانتخابًا، إلا أنَّ السلطة في البحرين فرضت هذا القانون -الذي سمي بقوانين العزل السياسي- والغرض منه ليس منع أعضاء جمعية الوفاق المنحلة من الترشح للانتخابات، بل إنَّ الهدف منه إفراغ كلِّ المؤسسات الاجتماعية المسجلة رسميًا بما في ذلك المآتم والحسينات من الكوارد العاملة وتعطيل العدد الأكبر منها بحكم صعوبة تشكيل مجالس إدارية أو خلو بعضها من كادر كان مسجلا في جمعية الوفاق أو جمعية العمل الإسلامي.

وقد دلَّلتِ الحوادثُ اللاحقةُ على صحة ودقة هذا التَّفسير والفهم لقوانين العزل الاجتماعي في حالات عديدة، من بينها تعطيل تشكيل مجلس إدارة جمعية التوعية الإسلامية بعد قرار القضاء بفتحها بعد إغلاقها بشكل تعسفيٍّ، كما خلت مجالسُ إدارة الصناديق الخيرية من مرشحين أكْفَاء في المناطق التابعة لها بنفس السبب، ولم يقتصرِ الأمرُ

على المؤسسات الدينية بل شَمِلَ حتى المؤسسات الرياضية كالنوادي الرياضية التي تخدم المناطق الشيعية.

إنَّ كمية الأذى الناتجة من حزمة قوانين العزل السياسي أدّت إلى توسيع العزل بما يشمل الفضاء الاجتماعي والرياضي؛ وكأن هناك إرادة سياسية لقتل الروح الاجتماعية ومخازن النهوض الاجتماعي والثقافي للمؤسسات الشيعية في البلاد وتحت عباءة القانون، فإنَّ حجة الحكومة أنَّ هناك الكثيرين لا يشملهم القانون، وبالتالي فلا شبهة طائفية فيه، والحال أنَّ الطائفية والاستهداف المبرمج واضحٌ جدًا، ونتيجتُهُ هي تعطيل الكفاءات وقتلها وحصارها كما تفعل إسرائيل في الأرضي المحتلة.

التجفيف الاقتصادي للطائفة

تمثلُ هذه الاستراتيجيةُ واحدةً من ضمن استراتيجيات مُستوحاةٍ من التجربة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة حيثُ أثبتت نَجاعتَهَا هناك بدرجةٍ كبيرةٍ، ومضمونُ ذلك أن تقوم الدولة بفرض تدابير عمومية معلنة وغير معلنة تستهدف البناء الاقتصادي للمجموعات غير المرضي عليها من قبل السلطات.

وفي البحرين كانَت استقلاليةُ الطائفةِ الشيعية المالي سواءً عبر الموارد المالية الشرعية أو من خلال الأوقاف الشرعية أو التبرعات الأهلية كفيل بتقوية الجانب الاقتصادي الذاتي للشيعة، لقد رأت الحكومةُ في هذا الاستقلال منبعَ خطرٍ يهددُ رؤيتها الكليّة في إفقار الشعب البحراني وربطه مباشرة بخدمات الدولة والتحكم فيها وفق قواعد قانون التمييز غير المكتوب، فقامت بتجريم جمع الأموال وسنّ قوانين صارمة في هذا الشأن تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، والمقصودُ به في الحالة البحرانية هو التكافلُ الاجتماعي لأسر المعتقلين والمحرومين من خدمات الدولة، وليس الإرهاب الذي يعرفه العالم، كما فَرضَت قيودًا شديدةَ الصَّرامة على الصناديق الخيرية في جمع الأموال للازمة لتقديم خدماتها، ولم تعطِ وزارةُ الشئون الاجتماعي تراخيص لأغلب الصاديق الخيرية الشيعية

لجمع ما يلزمها من أموال، في حين كانت الصناديق الخيرية السنية، بل حتى الأندية التابعة للجاليات الأجنبية في حل من تلك القيود والتشدد.

في جانب أكثر خطورة عمدت وزارةُ العدل أيضًا إلى محاولة التحكم في تصريف الأموال الشرعية الخاصة بالخمس والزكاة والصدقات، وفرضت قيودًا مشددةً على تحويل الأموال الشرعية من البحرين، إلى المرجعيات الدينية وفق قواعد التصرف في الأموال الشرعية، وبموجب هذا التَّدخل الخطير صَادرت وزارةُ العدل بالتنسيق مع القضاء أموال الخمس الشرعية المودعة في حساب آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم بحجّة تمويل الإرهاب، كما تمَّ اعتقال سماحة الشيخ حسن عيسى والحكم عليه بالسجن عشرات سنوات لجمعِهِ أموالًا لبناء مسجد في منطقة سترة، كما تمَّ الحكم على الشيخ علي المسترشد ١٥ عامًا أيضا لحيازته أموالاً شرعية.

منذ تأسيس إدارة الأوقف الجعفرية نهاية عشرينات القرن الماضي وخطر مصادرة الأراضي الوقفية كان حاضرًا، الأمرُ الذي دفع بالسَّيد عدنان الموسوي (المتوفى ١٩٢٧) رئيس إدارة الأوقاف في حينها إلى محاولة حصر الأوقاف وتوثيقها ضمن سجلات خاصة عُرفت لاحقًا بـ «سجل السيد عدنان» وبذل جهدًا ضخمًا في هذا الصدد، ومع توالي السنوات تبيّنَ أنَّ أراضي الأوقاف لم تخضع جميعُها للتوثيق الرسمي في الجهاز العقاري، وكانتِ السلطاتُ تمتنعُ عن توثيق الأوقاف الواردة في سجل السيد عدنان، وهي تعدُّ بالمئات مقارنة بالأوقاف التي لم تستطع إدارة جهاز المساحة والجهاز العقاري سوى تسجيلها.

ومبكرًا تمَّ تحويل الكثير من الأراضي الوقفية إلى أملاك خاصة نظرًا لعدم تسجليها رسميًا لتمنع إدارة التسجيل العقاري عن ذلك لسنواتٍ طويلةٍ ووفاة الشهود المعاصرين لوقفية الأراضي، وفي الواقع لم يكن نصيبُ الأوقاف الشيعية منحصرًا في هذا المجال فقط، فطوالَ السنوات اللاحقة خضعَتِ المساحاتُ الكبيرةُ من الأراضي الوقفية إلى أبشع استخدام حيث يتمُّ استئجار مساحاتٍ شاسعةٍ بمبالغ زهيدة لا تتجاوز ١٠٠ دينار في السنة الواحدة في حين تبلغ قيمتها السوقية عشرات الآلآف.

إلا أنَّ هذه الاستراتيجية لم تَعُد تتناسبُ ومتغيرات الوضع الاقتصادي وغضب الرأي العام الشيعي من هكذا توظيف غير مبرر شرعًا ولا قانونًا، فبرزت في السَّنوات الأخيرة عملياتُ مصادرةِ الأراضي الوقفية المسجلة في السجل الوقفي، وصدرَت فيها أحكامٌ قضائيّةٌ تثبتُ وقفيتها، ومع ذلك عَملَ جهازُ المساحة العقاري إلى تحويل ملكيات الأوقاف إلى ملكيات خاصة، وقد شمل تحويل تلك الملكيات مثل المزارع والمقابر والأراضى الكبيرة (في غضون ثلاثة أشهر تم تحويل ملكيات مزرعة في توبلي ومقبرة في كرزكان عشرات الأراضى في جزيرة النبي صالح) في ظلِّ صمتٍ رسميٍّ وسكوتٍ من إدارة الأوقاف الجعفرية المسؤولة عن حماية الأوقاف وإدارتها.

ويشعرُ البحارنةُ أنَّ مسلسلَ الاستيلاء على الأراضي الوقفية وتحويل وقفيتها إلى ملكياتٍ خاصّةٍ سيشملُ كافة الأراضي والأوقاف التي يعترض جهاز المساحة على توثيقها وضمها للأوقاف الرسمية.

في السِّياقِ نفسِهِ فإنَّ إدارات الدولة الأخرى كُلٌّ بحسب اختصاصِهِ تعرقلُ وتمنعُ أي استثمار حقيقي للأوقاف الجعفرية، وتريدها أنْ تستهلكَ فقط ولا تنمِّي الموارد المالية للأوقاف، وعبر هذه الممارسة تفرضُ الأجهزة الأمنية والمختصة مجموعة قيود على صرف الأوقاف لتعمير بعض المساجد أو صرف الأموال الموقفة لبعض المآتم في خطوة بالغة الدلالة على التدخل المباشر في الشئون الطائفية الخاصة ومخالفة القواعد الشرعية المعمول بها.

تهديد المقامات الدينية

ربما تمثلُ قضيةُ إغلاق مقام الصحابي «صعصعة بن صوحان» أكبرَ شاهدٍ على محاولة الحكومة السيطرة على المقامات الشيعية وتحويل هويتها، ولكنَّ هذه القضية تمثّلُ واحدةً فقط من عدة قَضايا مشابهة تمَّ الفراغُ من بعضها، في حين لا تزالُ الخطواتُ تستكملُ في البقية، فمنذ ٢٠١٢ برزت دعوات لتحويل جهة الإشراف على مقام صعصعة من إدارة الأوقاف الجعفرية إلى المجلس الإسلامي الأعلى التابع للملك، وحينما فشلت هذه الخطوةُ عمدت السلطاتُ الأمنيّةُ إلى إغلاق المقام ومنع الصلاة فيه والزيارة له، لدرجة أن أغلقت بابَهُ بالطوب - بحجة حمايته من أعمال التخريب - منعًا لأي محاولة دخول له، وإذا ما تأخرنَا بعض السنوات فإنَّ أقدمَ مسجد في البحرين وهو «مسجد مشهد ذو المنارتين» الذي يعودُ بناؤه إلى القرن الخامس الهجري على أقل التقديرات، تمَّ إفراغُهُ من محتواه العبادي ومُنعتِ الصلاةُ فيه، ولاحقًا تمَّ تحويلُهُ من إدارة الأوقاف الجعفرية إلى هيئة السياحة والآثار وتحويله لمتحف، كما قَامت الجهات الأمنية بهدم مسجد ومقام بربغي الكائن على الطريق العام وذلك ضمن مسلسل هدم المساجد الشيعية في ٢٠١١ والذي طال أكثر من ٣٣ مسجدًا تم هدمهم وإزالتهم من الوجود.

ورغم إعادة بناء الكثير من تلك المساجد -المهدمة بقرار رسمي- بعد تزايد الضغوط الدَّولية على النظام، فإن عددًا من المساجد التي تقعُ على الطرق العامة لا تزالُ غيرَمبنية، وتمنعُ الجهاتُ الأمنية من إعادة بنائها، كما في «مسجد العلويات» الكائن في بلاد القديم، لكونِهِ يقعُ على الطريق العام الرئيسي، وكانت محاولاتٌ عديدةٌ جرت للاستيلاء والعبث في هوية مقام الشيخ ميثم البحراني المتوفّى في القرن السابع الهجري، والمدفون في قرية الماحوز، والخشية الآن هي البدءُ في خطوة الاستيلاء أو التحكم من خلال تغيير مسمّى المنطقة إلى الحورة بدلاً من الماحوز ومن ثم ضم المقبرة التابعة للمقام إلى المقبرة السنية المجاورة لها، وتحويل الملكية إلى جهة مشتركة ومن ثم السيطرة عليه.

ومن الملاحظ أنَّ استراتيجية الحكومة في هذا الصدد تبدأُ من خلال دعوات متطرفة تطلقُها جماعاتٌ سلفيّةٌ أو جماعات موالية تشككُ في المقامات والمساجد، ثمَّ تبدأُ مرحلةٌ لاحقةٌ مثل أعمال عنف وتخريب بسيطة لِتسمحَ للجهات الحكومية بالتَّدخل وفرض يدها وسيطرتها على المقامات، أو إثارة تحويل إدارتها إلى جهة المجلس الإسلامي الأعلى التابع للملك.

وإذا ما ضُمَّ هذا الملفُ إلى الملفات السابقة (التجنيس الطائفي- تقييد الخطاب الديني- الحرب على المرجعية - التجفيف الاقتصادي- القضاء الشرعي - أراضي الأوقاف...) فإنَّنا نجدُ الصورةَ واضحةً في بلوغ استراتيجية النظام مراحل متقدمة في محو الهوية الشيعية وعناصرها المادية وتحجيم حضورها ومصادر قوتها في المجتمع. الأمر الذي يؤكد على وجود مشروع خطير يستهدف المجتمع الشيعي وأصالة البلاد التاريخية والمذهبية.

المقصودُ به هنا هو وضع استراتيجيات تميز تطالُ التعليم العام وتقزيم خدمات الدولة المقدمة للمواطنين الشيعة، وهذا الجهدُ الرَّسمي يظهرُ بوضوح في ما يعرفُ بالبعثات الدراسية أو المنح الدراسية التي توفرُها وزارةُ التربية للمتفوقين كل عام، وقد سجّلتِ المراصدُ الحقوقيةُ وجود استهداف مقصود يطال المتفوقين الشيعة في كل عام، بحيث يُحرمون من الحصول على ما يناسب مؤهلهم العلمي، ويحرمون من حقِّهم في الحصول على البعثة المناسبة لهم، وبدلاً من ذلك يعطون بعثات متدنية وغيرذات جدوى، في الوقت الذي تُعطى البعثات العلمية الرفيعة للفئات الأخرى، ونتيجة لذلك يلجأ المواطنون الشيعة إلى البحث عن التمويل الذاتي للدراسة خارج أو داخل البحرين، وهنا تفرضُ وزارة التربية قيودًا صارمة على الممولين الميسورين من تمويل بعض المتفوقين وحصر ذلك بوزارة التربية والتعليم، والغاية من هذا الإجراء تتمثل في :

١. قتل مستوى الطموح والأمل لدى المواطنين الشيعة والتشكيك في فائدة التفوق الدراسي.

٢. إقصاء المواطنين الشيعة من التخصصات العملية الرفيعة كالطب والهندسة وغيرها من التخصصات التي تحتاجها الدولة والمجتمع وتؤهل أصحابها لشغل المناصب الإدارية.

٣. إجبار المواطنين الشيعة على القبول بما ترسمه لهم وزارة التربية من مسارات دراسية.

لا يتوقفُ الأمر عند هذا الحد من الإقصاء والحرب على المجتمع الشيعي إذ تشملُ الاستراتيجية هنا مراحل ما بعد اجتياز هذا القيد ومرحلة ما بعد التخرج حيثُ ترفضُ الدَّولة توظيف الأطباء المتخرجين على نفقاتهم الخاصة وتعرقل تدريبهم وإجبارهم على العمل في وظائف بعيدة عن مجال تخصصهم، وفي المجالات الأخرى تفرض وزارة الداخلية

قيـودًا علـى المتخرجـين الجامعيـين أو أصحـاب الكفـاءات عـبر مـا يسـمّى بشـهادة حسـن السـيرة والسـلوك إذ تمتنـعُ وزارة الداخليـة عـن إصـدار مثـل تلـك الشـهادات وتعطيـل توظيـف المتفوقـين لشـغل الوظائـف في الشـركات الكبـيرة أو وزارات الدولـة.

الاقتصاد العام للدولة وصناعة الإفقار المنهجي

وتعتـبرُ هـذه الاسـتراتيجيةُ مـن أخطـر الاسـتراتيجات العامـة لكونهـا تنظـمُ وبـذكاء تحويـل المجتمـع الشـيعي إلى مجتمـعٍ فقـيرٍ ومتحكـم إلى اقتصـاد الكفـاف ويفتقـد إلى التمكـين الاقتصـادي لأفـرادِه، وقـد وجدنَـا أنَّ جـذُورَ هـذه السياسـة ترجعُ إلى البدايـات الأولى لتشـكيل الاقتصـاد الحديـث للدولـة عـبر احتـكار تمثيـل الـوكالات الأجنبيـة وتمويـل المشـاريع الكبـيرة وتراخيـص التجـارة الإنشـائية، والتطـور النـاشئ ضمـن مخطـط الاسـتهداف المنهـج يقـوم علـى تقليـل رجـال الأعمـال والشـركات الكبـيرة ذات الأصـول الشـيعية في البـلاد وتوجيـه المشـاريع الحكوميـة لشـركات تابعـة لجهـات مواليـة أو شـركات وهميـة تعمـل لصالـح أفـراد مـن العائلـة الحاكمـة. ويقتـضي ذلـك وضـع محـددات الاسـتهداف ضمـن مسـتويين:

الأول: اسـتهداف التجـار الشـيعة ذو العلاقـة مـع المعارضـة أو الجهـات الدينيـة مـن خـلال إبعادهـم عـن المناقصـات أو تعطيـل سـجلاتهم التجاريـة.

الثاني: تضخيـم نسـبة البطالـة ضمن مجتمـع المواطنـين الشـيعة وإثقالهم بالأمـور المعيشـية اليوميـة بمـا يخـدم تضعيـف علاقتهـم مع هويتهم الشـيعية أو الحـرص علـى عـدم إظهارهـا مخافـة الحرمـان أو الوقـوع كضحايـا لقانـون التميـيز غـير المكتـوب وقـد يشـمل ذلـك تغيـير الأسـماء أو عـدم تسـمية أسـماء ذات خصوصيـة شـيعية مخافـة مواجهـة التبعـات المسـتقبلية.

مثلّت عمليةُ إسقاط الجنسية البحرانية عن المواطنين الأصلاء، انتهاكًا واضحًا وخطيرًا كشف عن الرغبة الدفينة التي يبني النظام عليها مشاريعه وهي الرغبة في تصفية وقتل الهوية لدى الشعب البحراني، وقد بدء حمد بن عيسى آل خلفية هذا المسار القاتل عبر مفاجأة الرأي العام بمرسوم إسقاط الجنسية عن ٧٢ مواطنًا دون محاكمة، وتلاه بمرسوم آخر شمل أكثر من ٣٠ مواطنًا إضافيًا، ونتيجة لتسريع إسقاط الجنسيات عمد النّظام إلى إحداث تغييرٍ قانونيٍ يتيحُ للقضاء العام إسقاط الجنسية كعقوبةٍ ضمن العقوبات المقررة، نتجَ عن ذلك أن تصاعدَ عددُ المسقطة جنسياتهم إلى أكثر من ٩٠٠ مواطنٍ، الأمرُ الذي فضحَ المشروعَ الخفيَّ لتصفية الهوية البحرانية، وتمثل عملية إسقاط الجنسية عملية قتلٍ سياسي وقتلٍ مدنيٍ، يفقدُ فيها المواطنُ شخصيتَهُ القانونية في كلِّ المجالات، وكأنَّهُ غيرُموجودٍ، وتنجر هذه التبعة على عائلتِهِ وأبنائِهِ أيضًا، وكأنه عقابٌ جماعيٌّ يمر عبر إسقاط جنسية الأب لتحرم العائلة من كل خدمات الدولة.

وفي إجراء تصحيحي وبعد ضغوط دولية عمد حمد بن عيسى إلى التراجع قليلاً عن هذه الخطوة، وأمر بإعادة قرابة النصف ممن تمَّ إسقاط جنسياتهم عبر القضاء، لكنَّهُ لم يتراجعْ عن المراسيم التي أصدرَها بحق أكثر من ١٢٠ مواطنًا أسقط جنسياتهم، وعرضهم للتهجير القسري عن بلادهم، وبالتالي فنحنُ أمام جريمتين هما إسقاط الجنسيات وجريمة التهجير القسري والنفي السياسي للمواطنين الشيعة.

يقعُ هذا المشروعُ الصغير وغير الملاحظ ضمن استراتيجية السيطرة والمحو، والمقصود به هنا أنْ تقومَ الحكومةُ عبر لجنة وزارية تمَّ الإعلان عنها في مايو ٢٠٢٣ بدراسة تسميات الشوراع والمناطق والقرى لتغيرها، كما قررتْ إدارةُ الهجرة والجوازات قرارًا مماثلاً ألغتْ فيه تسجيلَ أسماء المواطنين بأسماء عائلاتهم وجذورهم والاكتفاء بالأسماء الرباعية، ومن الواضح هنا أنْ تغيير أسماء القرى والمناطق من شأنه أنْ يمحو التراث المتصل بتلك الأسماء من جهة، ومن جهةٍ ثانيةٍ يمكن التلاعب في الوثائق التاريخية للأراضي عبر تغيير مسمياتها لتتحويل إلى ذاكرة غير قابلة للرؤية، أمَّا فرض استخدام الأسماء الرباعية فهو يستهدف التواصل القرابي للعلائلات المتجذرة في البحرين ومحاولة جعل عائلة الحكم هي الأكثر صلة بتاريخيها.

الخاتمة

لقد حاولنَا عبر هذا الرَّصد المختصر جمع المواد والمعطيات المعزّزة لرؤية وجود مشروعٍ خطيرٍ يستهدفُ المجتمع الشيعي في البحرين، ويعملُ على استبدالِ هوية البلاد بهويات أخرى، وكانت هذه المعطيات ينظرُ إليها كخطوات منفردة، الأمر الذي يفقدها خطورتها إلا أنَّ منهجية جمعها وتركيبها وتحليلها يقودُ إلى ضرورة إعادة قراءة استراتيجية النظام في البحرين ناحية المجتمع الشيعي، وأنَّ مواجهته ليست محصورة سياسية بل تمكنت خلال العقدين السابقين مع تولي حمد بن عيسى سدة الحكم إلى أن تكونَ مشروعًا خطيرًا قائمًا بذاته، يمكن أن يشملُ كثيرًا من الإجراءات التي تظهرُ بشكلٍ منفرد بين فترة وأخرى، وهذا يحتمُ على القادة الدينين والقادة السياسيين ضرورة الانتباه إلى مثل هذا المشروع وخطورته على المجتمع الشيعي وعلى الهوية الشيعية في البحرين والوصول بتوصيات عملية تكون قادرة على وقف الاستهداف المنهج أو التقليل من مفاعليه.

ملحق :
ثورة البحارنة في ١٩٢٣:
مائة عام على رواية لم تكتب

في نهاية صيف ١٩٢٢ تجمع أكثر من ١٥٠٠ بحراني أمام مبنى المعتمدية البريطانية بشكل احتجاجي، كان الوضع مفاجئا للمعتمد البريطاني فقد حاصر المحتجون المبنى رافضين التحرك أو فض الاحتجاج. لم يكن من بين المحتجين تجارا أو وجهاء كثر، فغالبية من حضر كانوا من المزارعين والغواصين المُعدَمِين. كيف تجمعوا وما الذي حرك فيهم شعلة الهبة أو الانتفاضة لا يبدو الأمر واضحا من الوثائق القليلة المحيلة.

فكل ما ينقل هنا هو عن سير الوثائق البريطانية التي باشرت التعامل مع الأحداث في وقت كان الحاكم المحلي عيسى بن علي يخشى ثورة أكبر على حكمه أو انقلابا جماهيريا يعيده إلى الزبارة التي كان مطرودا فيها قبل ٥٠ عاما وجلبه الإنجليز بخطة وضعها المستر بيلي رتب فيها عودة عيسى بن علي إلى البحرين سنة ١٨٦٩ وتنصيبه حاكما بدلا من عمه محمد بن خليفة الذي جرى اعتقاله في قلعته ونفيه إلى اليمن بعد سلسلة حروب أهلية دمرت البحرين وشعبها.

في هذا التاريخ كان عمر عيسى بن علي لم يتجاوز العشرين عاما ولم يكن يمتلك مؤهلات الحكم القوي لكنه من وجهة نظر الإنجليز يمثل الوريث الشرعي للحكم بعد مقتل والده من قبل أخيه محمد بن خليفة. لهذا كانت وجهة نظر الإنجليز أن شخصية ضعيفة في الحكم ستكون أسهل في إدارة البلاد دون متاعب، أما ضعف شخصيته ومؤهلاته في الحكم فسوف يتم تجاوزها من خلال المعتمد البريطاني أو المقيم السياسي في الخليج، وسيكون أحمد بن علي أخ عيسى بن علي كافيا لسدّ الفراغ السياسي الناتج عن مسألة الضعف.

بالفعل استطاع هذا الثنائي من إدارة شئون البحرين دون مشاكل تذكر، خصوصا وأن البريطانيين كانوا يُعِّينون وكلاءهم من السكان المحليين، وينحدر هؤلاء غالبا من أسر لها صلات وثيقة مع البريطانيين كعائلة صفر أو حاجي فرغم انحدارهم من أبو شهر لكن لها صلات قوية بالبحارنة وقد يتشابهون مع السكان المحليين في المذهب. لا يهتم البريطانيون كثيرا

بهذه التصنيفات بقدر تركيزهم على إمضاء المصالح دون مشاكل، فمع مطلع القرن العشرين وتحديدا في ١٩٠٣ تم الاستغناء عن هذه الصفة وتم اعتماد الجنسية البريطانية في أي تعيين جديد لمنصب المعتمد أو الوكيل البريطاني.

بالعودة لسنة ١٨٦٩ كان المستر بيلي واضحا جدا وشغوفا في إعادة رسم حدود منطقة الخليج وتخليصها من التوترات العسكرية المخيفة للتواجد البريطانية والانتقال به إلى مرحلة جديدة تلبي طموح صناع الاقتصاد الحر والانتهاء من تبعات شركة الهند الشرقية.

بيلي كان مثقفا جدا ومحيطا بتقاليد وثقافة مجتمعات المنطقة لدرجة أنه كتب مسرحية خاصة عن الإمام الحسين يضاهي فيها مسرحيات شكسبير ويبدو أنه ألّفها قياسا على ما شاهده من شعائر عاشوراء في إيران والعراق والبحرين فجاءت المسرحية تلامس الفكر الثوري وتم عرضها في عدة مسارح في بريطانيا.

تقول الدعاية الرسمية لعائلة آل خليفة، أن بيلي استشار أهالي البحرين في تعيين عيسى بن علي حاكما بعد محاصرة السفن البريطانية جزيرة المحرق وميناء المنامة وفرض التغيير السياسي بقوة المدافع ووحشية سفن البحرية البريطانية التي لم تكن ترحم أحدا وقدمت تجربة في غاية النجاح سنة ١٨١٩ عندما دكت تلك البحرية سفن القواسم ومحت تواجدهم البحري عبر مجزرة دموية راح ضحيتها المئات دون أن توثق ظروف وفاتهم.

لم نعثر على ما يؤيد رواية آل خليفة بل أن سلوك بيلي كان متغطرسا وأنانيّا لدرجة أن تسبب سلوكه في عزلته السياسية وفشله في تحقيق طموحه العالي لأن يكون حاكم الهند. فقد فرض بيلي عيسى بن علي حاكما ومكنه من العودة إلى البحرين مع أسرته. وعندما اعترض عيسى بن علي على قرار المقيم السياسي القاضي بعزله عن الحكم في مايو ١٩٢٣ واستند في اعتراضه على التأييد الشعبي المزعوم له، جاءه الرد في

غاية القسوة والتحقير ووصفه المقيم البريطاني بأنّه كان يتيما ومطرودًا في الزبارة فجاء به الإنجليز وأعادوا له كرامته.

عمليا لم يكن لعيسى بن علي سطوة أو قدرة على الإدارة المحلية فشؤون الحكم المحلي كان يديرها أخوه أحمد بن علي حتى وفاته سنة ١٨٨٨، وقدرت ثروته بحوالي نصف ثروة المنامة ومساحات زراعية هائلة استولى عليها بفن ودهاء دون أن يثير عليه الأهالي أو يصطدم معهم، ربما لأن الكثير من الأهالي قد هاجر من البحرين أثناء الحرب الأهلية التي امتدت أكثر من عشرين عاما وكان أفضعها ما حدث في ١٨٤٥ حيث استباحت قوات البدو من الهواجر مدينة المنامة لسبعة أيام نهبوا فيها كل ما تطاله أيديهم من خشب البيوت أو مزارع الأهالي وممتلكاتهم وهو أمر سبب هجرة كبيرة من الأهالي للبلاد المجاورة وترك مزارعهم فكان من السهل الاستيلاء عليها وضمها للأملاك الخاصة لعائلة آل خليفة دون ضوضاء.

وجد عيسى بن علي نفسه بعد وفاة أخيه محاطا بإخوته وأبنائهم الجشعين وكان قد رتب شئونه الخاصة بتعيين نجله سلمان وليا للعهد لكن القدر كان أقوى من هكذا حيلة سياسية فمات أبنه الأكبر في وقت مبكر من سنة ١٨٩٧ وظل منصب ولي العهد شاغرا.

لم يستطع عيسى بن علي مقاومة شهوة الاستملاك التي كان أخوه غير الشقيق خالد يتحرك على تعليماتها. فكان خالد وأبناؤه يمثلون التوارث الحقيقي لصفات البدو الثقيلة على المجتمع الحضري لهذا كانت تصرفاتهم تعكس عقلية الغزو والاستملاك المجاني لثروات الآخرين.

وسط هذا الصراع على الثروات قرر عيسى بن علي الالتجاء إلى حكم الإقطاع كوسيلة لتسوية الصراعات الداخلية وحماية تماسك العائلة. وحكم الإقطاع لم يكن إلا صورة بائسة من حكم الإقطاع الذي قاد أوروبا إلى نظام المظالم وأبقاها رهينة الاستبداد لعدة قرون قبل أن ينتهي مطلع القرن الثامن عشر وتستعيد أوروبا كرامتها الإنسانية.

بل حتى التاريخ الإسلامي الذي عايش حكم الإقطاع فترة العباسيين ومن تلاهم حفل بالكثير من الانتفاضات والهبّات رفضا لهذا النوع من الإدارة السيئة للثروات. فحكم الإقطاع يعني سلب الناس من كل ممتلكاتهم وتسخير الفداوية والشرطة عليهم. لهذا كانت صكوك التمليك التي يصدرها عيسى بن علي لحكام المقاطعات الإحدى عشرة تتضمن تخويلا بحكم البشر والمدر وكل ما يريده حاكم المقاطعة من صلاحيات.

وفهم أولئك الحكام الدرس جيدا فمنع الأهالي من إصدار صكوك البيوع والمعاملات ولم يكن يتعرف بها إلا بشكل انتقائي حتى ألغي هذا النظام بعد ١٩٢٣ واستبدل بنظام الطابو حيث استعاد الأهالي قدرتهم على توثيق الأراضي والمزارع المتبقية.

ليس أدل على سوء الأوضاع التي آلت إليها أحوال الأهالي من ما عرضته عريضة قُدمت في ١٩٢٣ وصفت مظالم ثلاثة عقود خلت من حكم الإقطاع ونتائجه. فكتب أكثر من ٣٠٠ شخص وصفا بليغا لأحوال مجتمعهم تحت حكم الإقطاع قائلين في نص عريضة مُهِرت بأختامهم وبصماتهم المشققة .

في هذه العريضة سنجد وصفًا لبدايات نشوء النظام الإقطاعي في البحرين وهو ما تغفله الوثائق البريطانية حيث تقول العريضة أن نظام الإقطاع نشأ قبل ثلاثين سنة تقريبا من تاريخ العريضة المرفوعة للمقيم البريطاني وقتها. أي أن الإقطاع الذي كان سببا رئيسيا لنظام المظالم والتعديات على الأرض والأملاك تأسس في حدود ١٨٩٣ وهي سنة مفصلية في بيت الحكم ومفصلية في حكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة تحديدا.

تقول إحدى الفقرات «نعرض على سعادتكم عن عموم الوطنين من شيعة البحارنة أنه منذ خمسين سنة تقريبا (١٨٦٩-١٩٢٣)، إذ نصبتم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، في هذا البلد، ولا زلنا في تمام الأمن

والراحة، إلى مدة ثلاثين سنة (١٨٩٩) فبعد ذلك لما نشأت عائلة الشيخ عيسى اختلفت علينا الأحكام بسبب تقسيم القرى في أيديهم واستبد كل فرد منهم برأيه وتصرف تصرف المطلق في الرعايا. فمن ذلك استبد الجهل فما رأينا إلا زيادة الظلم والجور والنهب وقتل الأنفس، (ولا بدنا) سنين حتى ضاق بنا الخناق فاستغثنا إلى سعادة الشيخ عيسى بن علي ولا رأينا منه إلا عدم الاقتدار على أولاده وبني أعمامه ومن يتعلىّ، وقد زادت علينا المظالم إلى العام الماضي فرجعنا إليه و(اذكار) المظالم الذي وقعت علينا فطلبنا منه الشروط في رفع المظالم والغرامة والسخرة وغير ذلك بأن الحكم واحد لأن جزيرة البحرين صغيرة ولا تستحمل كثرة الحكام من النساء والرجال ...»

لم تكن تلك العريضة التي سبقت الإشارة إليها وإلى ظروف كتابتها، يتيمة ومفردة، بل إن الميجر ديلي يقول إنه أعد صندوقا لجمع مثل تلك العرائض السياسية الموجهة إلى المعتمدية البريطانية والتي تشكو تدهور أوضاع البحرين وانحدار مستوى الكرامة الإنسانية فيها.

لا يعرف سبب تلك الجرأة التي وسمت حراك البحارنة في تلك الهبة لكنه حتما مرتبط بزيادة حدة منسوب الإجرام الممارس ضدهم من قبل عصابات الفداوية وتراخي الحاكم عنهم أو كما كان العلامة الشيخ يوسف العصفور يصف اعتداءات العتوب على قرى البحرين في ١٧٠٠ بأن «يد الحاكم قاصرة عنهم».

المؤرخ محمد على التاجر في كتابه «عقد الآل في تاريخ أوال» كان من ضمن المعارضين لمثل هذا الحراك السياسي الذي قام به البحارنة، رغم رفضه لمسلسل الإجرام المتتالي في حق القرى البحرانية، وهو يأخذ رأي الريحاني محمل الجد، ويرى رأيه من أن الميجر ديلي هو من تسبب في تحريض البحارنة على الحاكم وشجعهم على الاعتراض بدلا من التبرم والامتعاض.

الحقيقة أن الظلامات لا تحتاج إلى تحريض للانتفاض عليها ولم يكن البحارنة ناقصي شجاعة أو محبين للذلة كي يرفع المستعمر فيهم درجة حساسية الكرامة. ربما أدرك البحارنة حينها أن حماية البريطانيين للحاكم في أدنى درجاتها نظرا لخلافاتهم معه حول ضريبة الميناء وبعض القضايا الأخرى، فالحاكم والإدارة البريطانية هما طرفا احتلال لا أكثر لكن البريطانيين أقوى وأشد تمرسا في حكم البلاد من الحاكم.

يزيد الأمر صعوبة عندما يُعاير الإيرانيون البريطانيين بالأخلاق السياسية ودعمهم لنظام مستبد يضطهد الشيعة تحديدا في بلد ترى إيران أنها أحق بالوصاية عليه من الحاكم المحلي أو البريطانيين، في الوقت ذاته كانت شعلة حماس البحارنة لرفع مظالمهم وتحدي قوة عصا الفداوي تزيد وتيرتها وتحتمي بالرأي العام العالمي في الهند وغيرها.

هذا المشهد المتداخل بين معارك البريطانيين مع الحاكم في توزيع غنائم البلد وتخوف البريطانيين من الدعاية الإيرانية، في وقت تشتد فيه حماسة السكان الأصليين للخروج من مأزق الصراعات تلك، هو المشهد الذي كان يسيطر بعناصره على أسباب هبة ١٩٢٣.

في منطقة البلاد القديم يقوم أحد الفداوية بضرب أحد المواطنين ضربا مبرحا حتى كاد يلفظ أنفاسه، يجتمع أهالي البلاد بفزعة كبيرة ويقلبون المشهد حتى صار الفداوي تحت أرجلهم وقبضاتهم كما في تقرير الوكالة البريطانية، لكنهم لم يصيروا إلى قتله، فالبحراني يخشى الدم لأنه أحد أكبر ضحايا الدم.

جدار الخوف تكسر والفداوي لم يعد يجيد استخدام عصا الحاكم وبطشه. في المنامة وقرب السوق المركزي حيث يجتمع المزارعون من القرى بشكل يومي لبيع محاصيلهم يقرر الأهالي إغلاق السوق والتوجه إلى رأس رمان مقر المعتمدية البريطانية لمنع المقيم البريطاني من دخول المعتمدية البريطانية فور قدومه من أبوشهر لزيارة البحرين. الاجتماع الحاشد أفقد حرس المعتمدية قدرة إدارة الحشود فهي المرة الأولى التي يحتشد

فيها هذا العدد الضخم أمام المعتمدية بل هي المرة الأولى التي يقود فيها البحارنة أول مظاهرة سياسية سلمية بهذا العدد الضخم.

اضطر المقيم البريطاني أن يدخل المعتمدية عبر طريق خلفي ويشاهد الحشود كيف تنتفض وتطلب من الإدارة البريطانية وضع حد لحلفيهم الحاكم وإلا قلب الوضع على الجميع.

أدرك البريطانيون أن الأوضاع القديمة السائدة أصبحت وبالا على قاعدتهم السياسية المشهورة «الحفاظ على الأوضاع القائمة» وأن هذه الأوضاع القائمة تنذر بشرر لا يساوي حماية الحاكم العنيد والمرواغ. التقارير الاستخباراتية البريطانية فصلت كثيرا في طرق الحد من استبداد الحاكم ورأت أنَّ كثير من المظالم إنما تحدث بسبب نفوذ وهيمنة زوجته عائشة وابنه عبدالله الذي يطمح لتولي ولاية العهد بدلا من أخيه حمد.

وكعادة البريطانيين فهم لا يرون مظالم للناس بقدر ما يقدرون مسار مصالحهم وتسوية العقبات التي تحول دون تحقيقها.

وجد البريطانيون الفرصة سانحة للتخلص من الحاكم وتنفيذ خطة العزل وإعادة ترتيب شئون المشيخة المتهالكة كما فعلوا قبل خمسين عاما.

عبر مراسلات طويلة لم تكن حكومة الهند راضية بخطة العزل لأنها في النهاية ستعطي انطباعا بقدرة الحراك الشعبي على التأثير السياسي وهذا لا يمكن قبوله أيضا. في الوقت نفسه زادت حدة المواجهة بين المعتمد البريطاني وبين كل من الحاكم وزوجته وابنه عبدالله وهي الفرصة الوحيدة لكل من المقيم والمعتمد ليثبتا قدرتهما السياسية ويحسمان الصراع الداخلي بين الإدارة البريطانية في بوشهر وحكومة الهند.

القبائل والحزب السرّي المؤيد لسياسة عبدالله بن عيسى كان يستشعر الخطر أيضا وهو يمتلك تجربة في التأثير على القرار البريطاني عندما سعيا إلى استبدال المعتمد البريطاني السابق وظنوا أن عريضتهم هي التي أجبرت

الإدارة البريطانية على استبدال المعتمد البريطاني السابق وجلب الميجر ديلي من العراق بدلا عنه.

لقد مرر البريطانيون هذا الوهم على القبائل وزعيم الحزب السري عبدالله بن عيسى الذي زار لندن في ١٩١٩ وطالب من هناك أن تتعامل الإدارة البريطانية مع والده كما تتعامل مع المشيخات المجاورة أي إعطائه قليلا من الاحترام والاستقلالية التي فرط فيها طوال خمسين عاما. لكنه رجع بخفي حنين كما يقال وأسس الحزب السري ليقاتل به الجماعات الشيعية المعارضة وليفتك بهم في قراهم.

في درس التاريخ من المهم مراجعة النصوص بتأني ومن خارج الإطار التي تفرضه إكراهات الأطراف المتخلفة. التحقيقات الجنائية التاريخية تمتلك من الأدوات ما من شأنه أن يكشف ما تخفيه الوثائق المعلنة، وهذا جهد تمكنت منه إحدى الدراسات التي أعادت قراءة مسار تلك الأحداث لتصل إلى نتيجة فظيعة لم تروها الكتب التاريخية بعد.

عشرات القتلى ومئات الجرحى كانوا ضحية الهجمات التي خطط لها الحزب السري بقيادة عبدالله بن عيسى وبتنفيذ بعض زعماء القبائل المتحالفين معه. قرى كثيرة تعرضت لما يمكن تسميته بمحاولة الإبادة الجماعية بتعبير القانون الجنائي الدولي. لم يتم انصاف هؤلاء قانونيا ولا تاريخيا إذ لا تزال قضيتهم عالقة بين وثائق الإرشيف البريطاني.

الجدول الذي أعدته (Staci Strobl) ضمن بحثها عن النظام القضائي في البحرين والطائفية، يوضح جزء من تلك الحقيقة الغائبة وهو كما يوضح بالسنوات وأعداد الضحايا حجم الإرهاب الذي تعرض له البحارنة عندما قرروا رفع الصوت والاحتجاج العلني على ما يتعرضون له من مظالم وتعديات تطال شرفهم وأعراضهم وممتلكاتهم.

لقد سعى البريطانيون وعلى رأسهم الميجر ديلي إلى تخفيف وطأة تلك الأحداث وفضاعتها لأنهم متورطون فيها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حتى الميجر ديلي الذي كتب أول تقرير مفصل عن الانتهاكات التي يشرف عليها عبدالله نجل الحاكم لم ترتقِ لأن تصنّف كجرائم جنائية فهي أخطاء إدارية يمكن تصحيح أوضاعها. هكذا كانت نظرة البريطانيين لما يعانيه السكان الأصليون من مظالم، والبريطانيون خبراء هذا الحقل ويعرفون كيف يحوّلون السكان الأصليين إلى رعايا قانونيين كما فعلوا في الهند، وكان من المقرر أن تتحول البحرين إلى إدارة بريطانية خالصة منذ ١٩١٢ عندما وضعت البحرين تحت الوصاية البريطانية المباشرة فيما سمى المرسوم الملكي للبحرين (Bahrein Order in Council)

إزاء ذلك فقد دفع البحارنة ثمن الإصلاح الإداري الذي تريده بريطانيا والذي يحقق مصالحها لا مصالح السكان الأصليين، لقد تعاملت بريطانيا مع مظالم الشعب البحراني تعامل المحتل لا تعامل المنصف أو المنقذ كما فهم بعض الكتاب من تلك الإجراءات.

فهل وقع البحارنة ضحية الدهشة والتواطؤ؟، من السهل على قارئ الأرشيف البريطاني أن يقول ذلك لكن الحكاية التي لم تكتب تقول عكس ذلك فقد حقق البحارنة مطالبهم الأساسية التي انتفضوا من أجلها وتسبب حراكهم السياسي في ترشيد السياسة البريطانية الحقوقية على الأقل لأن البريطانيين كانوا في صدد تشكيل واقع سياسي جديد وتشكيل هويات سياسية جديدة ستكون مسؤولة عن حراك استمر ١٠٠ عام من انطلاقه.

جدول بعض هجمات الحزب السري على القرى البحرانية بين ١٩٢٣-١٩٢٦			
١٩٢٣-١٩٢٦	القرية	مصابين	قتلى
مارس ١٩٢٣	باربار	٧	؟
شتاء ١٩٢٣	توبلي	٣	١
مايو ١٩٢٣	عالي	؟	؟
يوليو ١٩٢٣	عالي	؟	٧
١٩٢٣	شارع البديع	؟	٢
سبتمبر ١٩٢٣	سترة	؟	١
شتاء ١٩٢٤	القرية	٢	؟
يناير ١٩٢٤	سرة	؟	١٢
١٩٢٤	الفارسية	١	٢
١٩٢٦	السنابس	؟	٦
المجموع		١٣	٣١

عبـاس المرشـد

الهندسـاتُ السِّـياسيةُ لِتصفيةِ الهويَّةِ الشِّيعيّةِ في الْبَحـــرين

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights